مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية المتعلمة والتنمية البشرية المستدامة: دراسة ميدانية مقارنة بمحافظة الإسكندرية

د. حنان نصر حسن نصر

مدرس بقسم علم الاجتماع

كلية الآداب، جامعة الإسكندرية

DOI: 10.21608/qarts.2022.102955.1270

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد (٥٥) أبريل ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية المتعلمة والتنمية البشرية المستدامة: دراسة ميدانية مقارنة بمحافظة الإسكندرية

إعداد

د. حنان نصر حسن نصر

مدرس بقسم علم الاجتماع

كلية الآداب، جامعة الإسكندرية

hma30973@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق هدف رئيس، مؤداه: التعرف على مدى إسهام المرأة الريفية المتعلمة فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة فى الريف المصري. ولتحقيق هذا الهدف تحاول الدراسة الإجابة عن بعض التساؤلات، منها: ما مطالب المرأة المتعلمة فى القرية المصرية؟ وما طبيعة التمكين الاجتماعي لها؟ وما واقع التنمية البشرية المستدامة فى الريف المصري؟ وما المعوقات الأساسية التى تواجه تمكين المرأة الريفية وماذا عن كيفية التغلب على هذه المعوقات؟

وتنتمي هذه الدراسة إلى نموذج البحث الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على طريقة دراسة الحالة وجمع البيانات، من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع عينة من الفتيات والنساء المتعلمات فى بعض القرى التابعة لمحافظة الإسكندرية.وقد اختيرت عينة قصدية،قوامها (أربعون حالة)، موزعة على قريتين لإجراء المقارنة بينهما. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج المهمة، منها: أن المرأة الريفية المتعلمة قادرة على المشاركة في أمور الحياة، واتخاذ القرارات المهمة داخل الأسرة من خلال التفاهم والإقناع، وأنها تشعر باحترام الآخرين وتقديرهم لها، وأنها تحرص على تعليم أبنائها تعليمًا جيدًا، وأن أهم مطالبها أن تهتم الدولة بالخدمات التعليمية والصحية والثقافية، وإتاحة فرص عمل مناسبة

لها تكون قريبة من مكان إقامتها، وإتاحة فرص تدريب وتأهيل مناسبة لها، وضرورة إقامة مشروعات صغيرة داخل القرية. ومنح المرأة قروضًا سهلة وإجراءاتها الحكومية ميسرة، إضافة إلى العمل على تحسين مستوى المعيشة ورفع كفاءة الخدمات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، التنمية المستدامة، التمكين، المرأة الريفية، التعليم.

المُقدِّمـــة:

أصبحت قضية المرأة تحتل مكانة بارزة ومهمة فى الفكر التنموي الحديث،لاسيما بعد تطور مفهوم التنمية، وتحديثه، وتأكيده على أهمية العنصر البشري فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة. وبدا للقاصي والداني كون المرأة عنصراً مهماً، وجزءًا جوهرياً من رأس المال البشري الذي تمتلكه الدول، وكيف أن دورها مؤثر وفعال فى تحقيق تلك التنمية، سواء فى القطاع الريفي أم القطاع الحضري.

وغدت التنمية البشرية المستدامة الهدف الرئيس للدول كافة، وأصبح تحقيق تلك التنمية وتطوير مشروعاتها أمل المجتمعات،الذي تطمح عبره إلى حياة أفضل، ورفاهية اجتماعية حقيقية، ونمو اقتصاد أعلى، ومشاركة شعبية واقعية. وتواكب هذا مع الاهتمام الواضح –في ظل المفهوم الحديث للتنمية البشرية المستدامة–بدورالفئات المهمشة فى التنمية مثل المرأة والفقراء.

والتنمية البشرية المستدامة غاية فى ذاتها، وأداة فى الوقت نفسه؛ لأن العنصر البشري قائد هذه العملية، سواء على المستوى الفردي أم المجتمعي، ويتطلب ذلك تغييراً فى الأفكار والقيم، والمعتقدات المرتبطة بدور الرجل والمرأة فى التنمية، وكيف يمكن أن تشارك المرأة المصرية بفاعلية– لاسيما فى الريف– فى عمليات التنمية، وتقوم بدورها الحقيقي فى التخطيط والإشراف والإفادة من تلك التنمية.

وفى ضوء ما سبق، بزغت فكرة الدراسة الراهنة:"التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية المتعلمة والتنمية البشرية المستدامة".وتنقسم الدراسة إلى سبعة محاور، يعرض أولها موضوع الدراسة وأهميته النظرية والتطبيقية، ويتناول المحور الثاني مفاهيم الدراسة والتعريفات الإجرائية لها، ثم يتناول المحور الثالث التوجه النظري للدراسة، ومداخل التنمية البشرية المستدامة وأهميته في دراسة تلك التنمية، أما المحور الرابع فيناقش أهداف

الدراسة وتساؤلاتها، ويعرض المحور الخامس الاستراتيجية المنهجية للدراسة، من خلال توضيح طرق جمع البيانات وأدواته، واختيار العينة وحجمها، والخصائص العامة لعينة البحث، ثم يتناول المحور السادس نتائج الدراسة الميدانية، ومحاولة تفسيرها فى ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، ثم يعرض المحور الأخير النتائج العامة للدراسة.

أولاً- موضوع الدراسة وأهميته:

الحق فى التنمية حق عالمي،وجزءٌ لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، والإنسان هو العنصر الأساسي فيها، كما أنها تيسر له أسباب الرفاهية،والحصول على حقوقه كاملة. ولذلك يجب الوفاء بالحق في التنمية تلبية لاحتياجات السكان منها؛لأن من حق البشر جميعهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة، وهم في وئام مع الطبيعة، كما أن لهم الحق في مستوى معيشى لائق لهم ولأسرهم، وأن يكفيهم ما يحصلون عليه من الغذاء والملبس، والمسكن، والمياه، والصرف الصحي. وأن تكفل الدول للناس جميعهم فرص الإفادة القصوى من إمكاناتهم.إن الناس هم ثروة الأمم الحقيقية ، وليست التنمية مجرد زيادة في الدخل، وسرعة في إنتاج السلع ، بل هى عملية توسيع خيارات الناس لتحقيق فرص أفضل للصحة والتعليم واكتساب المعارف، وتحقيق مزيد من الحرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (Tapan,2000,p.17).

وقد فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه فى الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره، لما يضيفه باستمرار من أفكار جديدة،طورت بدورها وغيرت مفهوم التنمية البشرية ذاته، حتى أعيدت صياغته عام ١٩٩٢، فأصبح أشمل، وأضيف إليه بُعد الاستدامة، ليغطي اختيارات الإنسان جميعها وفي المجتمعات كلها، ومراحل التنمية قاطبة. وأرسى مفهوم التنمية البشرية المستدامة مجموعة مبادئ، أهمها الإنصاف والتوازن والتمكين والأمن، وبهذا تكفل التنمية المستدامة التوازن بين الأغنياء والفقراء، وبين الريف

والحضر، وبين الرجل والمرأة. كما أنها تضمن الإنصاف فى القدرات الأساسية، مثل فرص العمل والتعليم والصحة، وتمكين البشر بدلاً من تهميشهم،وتعطي الأولوية للفقراء،وتتيح لهم فرصًا أوسع نطاقًا،ومشاركةً في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم. إنها منهج يدافع عن الفقراء، وعن البيئة، وعن فرص العمل، والمرأة، والطفل (جلبي،٢٠٠٧:٢٣٦-٢٣٧) .

وتمثل استراتيجية التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ محطة أساسية فى مسيرة التنمية الشاملة، تربط الحاضر فى مصر بالمستقبل، وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية. كما تهدف خريطة الطريق تعظيم الإفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام الشعب المصري وتطلعاته إلى حياة كريمة لائقة. وتُعد أيضاً تجسيدًا لروح دستور مصر الحديثة، الذي حدد هدفًا أساسيًا للنظام الاقتصادي، تبلور فى تحقيق الرخاء من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وتعد هذه الاستراتيجية الأولى التي تُصاغ وفق منهج التخطيط بعيد المدى، والاهتمام عند التخطيط بالمشاركة المجتمعية الواسعة النطاق، المتمثلة في فئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والوزارات والهيئات الحكومية، إضافة إلى المشاركة الفعالة لشركاء التنمية فى المجتمع الدولي (الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٦: ٩) .

وقد حددت هذه الاستراتيجية ٢٠٣٠ رؤيتها في: "أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسى ومتوازن، ومتنوع ، يعتمد على الابتكار والمعرفة القائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي،والمشاركة ذات النظام الإيكولوجي المتزن والمتنوع. تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين. كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية إلى أن تكون مصر ضمن أفضل ثلاثين

دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة" (الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦: ٩).

والحق أن واقع مجتمعنا الحالي يحتم علينا- إذا أردنا الإسراع بعملية التنمية الشاملة،وأن تكون هذه التنمية متوازنة ومتسقة- أن نولي اهتمامًا وأولوية لتنمية قطاعين من أهم قطاعات المجتمع،هما قطاع الريف، وقطاع المرأة؛فالريف يضم غالبية المصريين، ويوفر للمجتمع المصري معظم غذائه، ويمده بكثير من موارده واحتياجاته الأساسية، بينما هو محروم منذ أمد بعيد من أسباب التنمية، مما أدى إلى تخلفه، وتدنى مستوى معيشة سكانه، وليس من مصلحة المجتمع المصري أن تظل تلك الفجوة الكبيرة قائمة بين مستويي تنمية ريفه وحضره؛ لأنها ستخلق مشكلات ومعوقات تنموية للمجتمع بأسره، والاهتمام بالتنمية الريفية- بمعناها الشامل- ضرورة حيوية لتنمية المجتمع المصري ككل؛ولذلك ينبغي إعطاء أهمية كبيرة للعمل على خلق صناعات وأنشطة اقتصادية جديدة فى المناطق الريفية بجانب الأنشطة الاقتصادية الزراعية القائمة؛حتى يمكنها استيعاب الأعداد المتزايدة من الريفيين الباحثين عن فرص عمل، والذين تقصر الزراعة-في ظل المساحات الزراعية القزمية- عن استيعابهم، وتحسين مستوى الخدمات الأساسية بالقرى حتى لا تصبح مناطق طرد لسكانها (العزبي،٢٠١٠: ٢٣٦-٢٣٧).

من هنا تبرز أهمية تنمية الريف المصري تنمية بشرية متكاملة؛لأنه بدون تلك التنمية الحقيقية الفعلية لن يستطيع المجتمع المصري أن يتقدم أويحقق أي نمو أو تطور في القطاعات الأخرى، سواء الصناعية منها أم التجارية أو الخدمية. إن الريف هو البداية المنطقية للتنمية البشرية المستدامة الحقيقية؛لأنه هو الذي يملك مقومات الحياة الأساسية في المجتمع المصري، من أرض ومياه وزراعة ومحاصيل، كما أنه يملك

القدرات البشرية الكبيرة القادرة على العمل والإنتاج، ونأمل فى تحسين وضعها الاجتماعي، وظروفها الاقتصادية.

والمرأة نصف المجتمع، ومربية أجياله، والمسئولة عن رعاية الأسرة وتنظيم معيشتها ، وهي قوة كامنة- وساكنة- في غالبية المجتمعات الريفية، ومن ثم يكون في إطلاق سراحها وإخراجها من عزلتها، وتوظيفها فى حركة التنمية، مضاعفة لقوة المجتمع، وتعبئة لجانب ضخم من قواه البشرية غير المستعملة بكفاءة، واستكمالاً لضم فئة جوهرية يجب أن يشملها التغيير التنموي للمجتمع (محرم، ١٩٩٤: ١١).

واستثارة كوامن جهود المرأة التنموية يعني أن تنتقل مفاهيم التنمية بطريقة غير مباشرة إلى أجيال المجتمع التالية. ومن ثم تصبح المشاركة الاجتماعية فى التنمية جزءًا من النسيج الثقافي لأبناء القرية منذ طفولتهم المبكرة،وهو ما يضمن لآثار التنمية الاستمرار والاستدامة على مدى زمني أبعد من عمر البرامج التنموية ذاتها . هذا بخلاف أن المرأة الريفية غالباً ما تلعب دوراً أساسيًا غير معلن فى القرارات الأسرية والجماعية- وإن ادعى المجتمع غير ذلك- وتؤثر بسلوكها وتصرفاتها فى أسلوب الإفادة من الموارد المتاحة، وكيفية التعامل مع مردودات التنمية وعوائدها، وبالتالي تشكل فئة اجتماعية شديدة التأثير في التنمية، ومن الضرورى عدم تجاهلها بل التركيز عليها كي تحقق التنمية المستدامة أهدافها المأمولة (محرم،١٩٩٤: ١١).

تمكين المرأة إذن جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية، وعنصر جوهري من عناصر تحقيق التنمية البشرية المستدامة. إن تمكين المرأة واستقلالها وتحسين وضعها السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي والصحي هدف بالغ الأهمية فى حد ذاته، لاسيما في الدول النامية التي تعرضت فيها المرأة للاستغلال والتجاهل لفترات طويلة. ومن ثم

يجب الاهتمام بقضية تمكين المرأة وإعطائها الأولوية لجعلها على قدم المساواة مع الرجل (Tapan,2000,p.18).

وترى كثير من الدراسات فى مجتمعات عدة أن المرأة قوة محركة مهمة للنمو والتنمية. وقد تأكدت بالوثائق مقدرتها على الادخار والاستثمار داخل أسرتها. وتحارب المرأة – بوصفها القائمة على تغذية الأسرة –الجوع وسوء التغذية. ويفسر دورها غير المسجل لحد كبير فى الزراعة بقاء عديد من المجتمعات المحلية التقليدية فى النطاقات الهامشية (البنك الدولي،٢٠٠٣: ٧١).

ومن ثم يتضح أن مشاركة المرأة الريفية فى التنمية البشرية المستدامة ضرورة حتمية لا مفر منها إذا أردنا النهوض بهذا المجتمع،كما أن هذه المشاركة تتطلب إجراءات وقواعد وقوانين تفسرها، وتساعد على استمرارها وفاعليتها؛ لأن المرأة الريفية المصرية منذ بدء التاريخ تعمل دون مقابل مادي، ودون احترام وتقدير مجتمعي.لكنها الآن قادرة–إلى حد ما– على المشاركة والعمل والإنتاج واتخاذ القرارات. ولابد من احترام ذلك وتأييده، وإتاحة الفرصة الكاملة أمامها للإسهام في بناء المجتمع وتنميته.

هذا، ويعد التعليم فى القرن الحادي والعشرين أحد آليات التنمية البشرية المستدامة، كما أنه يعد استثمارًا فى رأس المال البشري؛إذ يساعد المرء على تنمية ذاته وتطوير قدراته ومهاراته، وزيادة موارده، والوصول بطاقته الإنتاجية إلى أقصى حدٍّ لها. كما أن التعليم أحد حقوق الإنسان وشرط من شروط تحسين نوعية الحياة الإنسانية، تؤكد على هذا التشريعات والمؤتمرات الدولية، وبخاصة فى محاولة القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، ومنحها حقوقاً مساوية للرجل فى معظم مجالات الحياة الإنسانية (الرامخ،٢٠١١: ٥٣١).

فالمرأة هى مفتاح تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك لابد من معالجة قضاياها بنهج متكامل إذا أردنا تحقيق تنمية مستدامة حقيقية على المدى الطويل،فتمكين المرأة وتحقيق المساواة يشكل أساسًا من الأسس الضرورية اللازمة لتحقيق السلام والأمن المجتمعى. كما أن توفير التكافؤ أمام النساء فى الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل فى العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود لتحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمعات العربية(منظمة المرأة العربية، ٢٠١٥: د.ت).

هذا، وقد أصدرت الأمم المتحددة عام ١٩٨٤ تقريراً حددت فيه ما يُعرف بمؤشرات الفوارق النوعية Gender Indicators، وهي مقسمة إلى محاور، هي: الأسرة ، والتعليم، والنشاط الاقتصادي ، والمشاركة فى القوى العاملة، والصحة، والدخل، وتوزيع الدخل، والعمل، والهجرة من الريف إلى الحضر، والحقوق القانونية، وصنع القرار السياسي. ولكل من هذه المحاور مؤشرات تقاس بها، ومن أهم مؤشرات الفوارق النوعية للتعليم ما يأتي: (السيد،ومنصور،٢٠١٠: ٤٦)

- نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة مصنفة حسب الفئة العمرية.
- نسبة الفتيات المسجلات بالمدارس.
- نسبة الفتيات المسجلات بالمدارس اللاتي يواظبن على الحضور.
- نسبة الفتيات اللاتي أتممن المستويات الأول والثاني والثالث من التعليم المدرسي.
- نسبة الفتيات المسجلات بالكليات فى التعليم العالي مصنفة حسب الكلية (الطب،الهندسة، الاقتصاد...إلخ) .
- نسبة النساء اللاتي أتممن التعليم الجامعي.

فالهدف العام من التعليم هو زيادة فرصة وصول أبناء المجتمع إلى المعرفة الجديدة والمتجددة عن طريق اكتساب المعرفة بوصفها حجر الزاوية فى التنمية البشرية، واستيعابها، ونشرها، ومن ثمَّ يجب أن يحقق التعليم ما يأتي: (خليل، ٢٠٠٤: ٥٠٨-٥٠٩)

(١)بناء مجتمع حركي نشط، واثق من قدرات أبنائه.

(٢)تحقيق العدالة الاجتماعية،عن طريق إتاحة فرص تعليم متكافئة،وحق المرء في أن يُقبل في مختلف المؤسسات التعليمية، وبذلك يعتمد الحراك الاجتماعي على الكفاءة، لاع لى الأسرة، والثراء، والنفوذ.

(٣)تحسين إنتاجية الفرد،من خلال تزويده بالمعرفة والمهارات المكتسبة والتقنية المناسبة فى أماكن العمل.

(٤)تطوير ديمقراطي للحياة يشمل حرية الفكر ،والتعبير ،والمشاركة،والعمل.

(٥)الوعي البيئي القائم على الإدراك المشترك لضرورة الحفاظ على بيئة صحية ونظيفة غير ملوثة، إلى جانب استخدام مواردها استخدامًا رشيدًا.

هذا، وعلى الرغم من تحسن مؤشرات تعليم المرأة إلى حد ما، فإن مصر تتقدم ببطء صوب القضاء على الفوارق بين الجنسين خاصة فى الوجه القبلي؛إذ لا زالت مؤشرات تعليم المرأة منخفضة إلى حد ما. وعلى الرغم من التحسن فى هذه المؤشرات،تحتل مصر مرتبة متدنية بالنسبة لتمكين النوع الاجتماعي،؛إذ هي السادسة والسبعون من ثمان وسبعين دولة على المقياس العالمي لتمكين النوع الاجتماعي. كما كانت مصر التاسعة والتسعين من مائة وأربع وأربعين دولة فى دليل التنمية المرتبطة بالنوع الاجتماعي. ويقاس تمكين النوع الاجتماعي–وفقاً لنتائج صندوق تنمية المرأة التابع

للأمم المتحدة – في ضوء خمسة معايير، هي: المشاركة الاقتصادية،والفرص الاقتصادية،والتمكين السياسي، والالتحاق بالتعليم، والصحة والرفاهية (معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٦: ٢٥-٢٦).

ويتضح مما سبق أهمية دور التعليم كأحد مؤشرات التمكين الاجتماعي فى تحقيق التنمية البشرية، ومن ثم يجب الاهتمام به ورفع كفاءته، وتحديث مقرراته ومناهجه،وتطوير أدواته وبرامجه، وتحقيق القدر الملائم والكافي منه، لاسيما فى الريف المصري الذي مازال يعاني من مشكلات كثيرة مرتبطة بالتعليم، أهمها التسرب الدراسي، وعدم الاهتمام بتعليم الفتاة الريفية، وعدم التحاقها بالجامعات والمعاهد العليا.

وتلعب الدولة دوراً مهماً فى تحقيق التنمية البشرية المستدامة، ومن أهم ملامح هذا الدور ما يأتي: (شلاش،٢٠٠١: ٢٩-٣١).

(١)توفير مكونات رأس المال الطبيعي بحكم ملكية الدولة للأراضي الزراعية، وفى تكوين رأس المال المادي؛إذ لا تزال نسبة الائتمان الخاص إلى مجموع الائتمان هامشية، وتكوين رأس المال البشري ،وكذلك (التعليم- الصحة- التدريب)؛ لأنها من الاحتياجات الأساسية للإنسان.

(٢)توفير فرص العمل وحماية المنتجين والمستهلكين فى غياب أشكال المشاركة الشعبية الفعالة.

(٣)الحاجة لإقامة وحدات اقتصادية ذات حجم كبير؛ لتأمين رفع معدلات الإنتاجية واستخدام تكنولوجيا الإنتاج بكفاءة تعوض تدني الإنتاجية المرتبط بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البلدان النامية.

(٤)جوهر الاستدامة هو تأمين طاقات وقدرات ومصادر نمو لأجيال المستقبل، ولابد من تدخل الدولة لضمان تخصيص الموارد بكفاءة بين احتياجات الجيل الحاضر وحق الأجيال اللاحقة.

(٥)تتطلب الاستدامة التصدي لآليات الإفقار التي تتعرض لها الفئات الضعيفة من السكان، فتنشر بينهم أوضاعًا مضادة للتنمية البشرية،مثل:عمل الأطفال والتسرب من التعليم، والقيام بأعمال زائدة... وغيرها.

(٦)تتطلب الاستدامة التصدي لمخاطر التخلف العلمي والتقني، وتتحمل ذلك الدولة بشكل أساسي.

يتبين مما تقدم ضرورة مشاركة المجتمع الريفي المصري فى التنمية البشرية المستدامة؛ لأن تنمية القطاع الريفي تمثل البداية الحقيقية لتنمية المجتمع بأسره؛ذلك أن الريف المصري زاخر بالطاقات والقدرات الخلاقة المبدعة، القادرة على العمل والإنتاج والتطوير. كما أن للمرأة الريفية دورًا كبيرًا فى تنمية هذا المجتمع؛ لأنها ذات قدرات هائلة وطاقة متجددة، لكنها لا تلقى الاهتمام الكافي، والفرص المناسبة لإظهار تلك القدرات والطاقات، ولوجود كثير من العقبات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحول دون الإفادة القصوى من قدرات المرأة الريفية.

واستنادًا إلى ما سبق،تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة فى فكرة أساسية، مؤداها: كيف يمكن تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية المتعلمة حتى تستطيع أن تشارك بقوة وفاعلية في التنمية البشرية المستدامة فى الريف المصري.

من هنا تظهر الأهمية النظرية لهذا البحث،في محاولة إثراء الإطار النظري الذي يهتم بقضايا المرأة وتمكينها، ولكنه يهتم فى معظم الأحيان بتمكين المرأة فى الحضر،

ويتجاهل إلى حد كبير ضرورة تمكينها وتعليمها، وتدريبها فى الريف لرفع كفاءتها وتأكيد دورها فى المشاركة الفعلية فى التنمية البشرية لهذا القطاع المهم فى المجتمع المصري، الذي يمثل نسبة كبيرة من سكانه. كما تأمل الباحثة أن تشكل هذه الدراسة إضافة جديدة فيما يرتبط بموضوع مشاركة المرأة الريفية فى التنمية البشرية المستدامة.

أما الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فتتمثل فى محاولة الوصف والتحليل والتفسير للعلاقة، التي تربط بين تمكين المرأة الريفية المتعلمة وقدرتها على المشاركة فى مشروعات التنمية المستدامة فى القرية المصرية. ومن ثم يمكن صياغة سياسات وبرامج تستهدف زيادة مشاركة هذه المرأة في مشروعات التنمية. ومحاولة مساعدة القائمين على التخطيط والتنفيذ وصانعي القرار السياسي، فى إعادة النظر نحو الأساليب المتبعة فى تنمية القرية المصرية، ومشاركة النساء فى هذه التنمية، وطبيعة المشروعات التنموية التى يجب أن تقام في القرية، وتتلاءم مع ظروف المرأة وإمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتواكب مع ظروف التغير والتطور التى يمر بها المجتمع الريفي المصري.

ثانيًا– مفاهيم الدراسة:

(١) مفهوم التنمية البشرية:

برز مفهوم التنمية البشرية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين ،دعامة أساسية لمدرسة فكرية جديدة للتنمية. وقد عرف تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ مفهوم التنمية البشرية بأنه:عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس. وهي خيارات غير محدودة تبدأ من الخيارات الأساسية، وهي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لأن يحيوا حياة كريمة، حتى يصلوا إلى خيارات الحرية

السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الإبداع، واحترام حقوق الإنسان، واستمتاع الشخص باحترامه لنفسه(جلبي،٢٠٠٧: ٢٣٥) .

ويتضح من المفهوم السابق أن التنمية البشرية لها جانبان: يتعلق الأول بتشكيل القدرات البشرية، مثل: تحسين مستوى الصحة والمعرفة، والمهارات، ويرتبط الجانب الثاني بانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة، سواء بالتمتع بوقت الفراغ أم في الأغراض الإنتاجية، أو في الشئون الثقافية، والاجتماعية، والسياسية. وإذا لم تستطع برامج التنمية البشرية إيجاد توازن دقيق بين هذين الجانبين فإن الشعور باليأس والإحباط هو المحصلة الطبيعية (عبد الرحيم،٢٠٠٨: ٣٨).

ومنذ عام ١٩٩٢ أُعيدتْ صياغة مفهوم التنمية البشرية ، فغدا أوسع وأشمل، وأضيف إليه بُعد الاستدامة، ليغطي اختيارات الإنسان جميعها ،وفي المجتمعات كلها، وفى مراحل التنمية كافة. ومنذ الإعداد لمؤتمر البيئة فى البرازيل عام ١٩٩٢ أصبح مصطلح التنمية المستدامة عالمياً، وشغل الخطاب السياسي واهتم بإشكاليات نوعية الحياة، والحفاظ على مصادر الطبيعة، والالتزام نحو أجيال المستقبل (جلبي،٢٠٠٧: ٢٣٦) .

واستنادًا إلى أن مفهوم التنمية المستدامة أصبح فى الوقت الراهن المفهوم الأكثر انتشارًا وذيوعًا عالمياًا، ستهتم الباحثة بعرض تعريفات هذا المفهوم، وعرض أهم مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها وركائزها.

(٢) مفهوم التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development مفهوم معقد، وله معانٍ متعددة ومختلفة لدى الأفراد، والدول المختلفة. وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة يمكن أن يطبق على المستوى المحلي والوطنى العالمي، إلا أنه يمكن أن

ينظر إليه بشكل مختلف تماماً على الصعيد المحلي والوطنى، ومن ثم الصعيد العالمي. فهناك أهداف محلية ووطنية للتنمية المستدامة تختلف من دولة إلى أخرى، اعتماداً على ما تتمتع به هذه الدول من ثروات طبيعية وبشرية، وما هو سائد فيها من أفكار،وقيم، وتقاليد، وثقافة. علينا إذن –عندما نتحدث عن التنمية المستدامة– أن نميز بين قضايا الاستدامة العالمية وقضايا الاستدامة الداخلية المرتبطة بكل بلد من بلدان العالم (Sergaeldin&Persley,2002,p.68).

وقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة فى تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، وعرفت التنمية المستدامة فى ذلك التقرير بأنها تلك التنمية التى تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها (غنيم، وأبو زنط، ٢٠٠٧: ٢٥) .

كما عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية فى ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢ التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة إنجاز الحق فى التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. ولكي يتحقق هذا، لابد من أن تكون الحماية البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية؛إذ لا يمكن التفكير في التنمية المستدامة بمعزل عنها. وينطوي ذلك على بعض الدلالات المهمة بالنسبة لاستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها والنظام البيئي (موشيت،٢٠٠٠: ١٧).

وينسب مفهوم التنمية المستدامة إلى برونتلاند،الذي يرى أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. كما أنها ليست حالة ثابتة من الانسجام، وإنما هي عملية تغيير مستمر تُستغلُّ فيها الموارد والاستثمارات والتقنية. وهناك وسائل عدة لتحقيق التنمية المستدامة، منها الاستثمار فى رأس المال البشري، ورأس المال المادي، والبنية التحتية والقانونية والتقنية، كما تدفع

التنمية المستدامة التطور الاقتصادي للمجتمعات البشرية (Hulse,2005,pp.11-14).

وقد عرف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية بأنها التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً. وعرفها وليم رولكز هاوس W.Rucleis Haus بأنها تلك العملية التى تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة؛من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة عمليتان متكاملتان لا متناقضتان(غنيم، وأبو زنط ،٢٠٠٧: ٢٥).

ويتضح مما سبق أن هناك تعريفات عدة للتنمية المستدامة حيث يدور كثير من النقاش حول ما يشكل التنمية المستدامة بيئياً والتى تشير فى أوسع معانيها إلى قدرة النظم الاجتماعية البيئية فى الاستمرار دون عوائق فى المستقبل. كما تشير إلى الحفاظ على النظام البيئي وقاعدة الموارد الطبيعية. أما مصطلح الاستدامة الاجتماعية Social Sustainability فيشير إلى الأوضاع الاجتماعية اللازمة لدعم الاستدامة البيئية. ويتضح من ذلك حقيقة أن الموارد الطبيعية تستخدم داخل سياق اجتماعي، وأن القيم المرتبطة بهذا السياق هى التى تحدد كيفية توزيع الموارد فى الجيل الحالى والقادم (Maskia &Joekes,1997,p.3) .

ويعني هذا أن التنمية المستدامة هى مدخل أو منهج تعاونى يتضمن التعاون بين الإنسان والطبيعة والبيئة. كما أنها تعد استراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية يتم بناؤها على الاعتماد على الذات والمشاركة المجتمعية. والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء والأقل دخلاً مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية على المدى الطويل (Glaeser,1995,p.50).

فمن المفترض أن يكون التطور أكثر حكمة فى التعامل مع البيئة. فيجب ألا تكون الفائدة التى يجنيها الجيل الحاضر من النمو الاقتصادي نتيجة لاستهلاك الثروات الطبيعية مسببة للتلوث، وإلا كانت هذه الفائدة على حساب الأجيال القادمة. بل يجب أن يكون تخطيطنا للتنمية مرتبطاً دائماً بفكرة ماذا يجب علينا أن نترك للأجيال القادمة لإعطائها فرصة عيش ليست أسوأ من فرصة عيشنا الحاضر، وعلينا ألا نورثها التلوث والفقر فى الثروات الطبيعية (فواز،١٩٩٥: ٢٦٠).

يتضح مما سبق أن مفهوم التنمية المستدامة تطور بعد ظهور مفهوم التنمية البشرية وذيوعه، وأن المفهوم الأكثر انتشاراً وذيوعاً الآن هو مفهوم التنمية المستدامة، الذي يتضمن كيفية تحقيق التنمية للأجيال الحالية دون الإضرار بحق الأجيال المقبلة فى التنمية، وفى الحفاظ على ثراوتها الاقتصادية والطبيعية.

وهناك ثلاثة جوانب أساسية للتنمية المستدامة،هي: (Hulse,2005,p.30)

١. الاستدامة الاقتصادية: وتعني القدرة على إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، والحفاظ على مستويات معينة من الإنتاج تتحكم فيها الحكومة، وتجنب الاختلالات القطاعية التى تضر بالإنتاج الزراعي والصناعي والاقتصادي.

٢. الاستدامة البيئية: وتعني الحفاظ على استقرار قاعدة الموارد،وتجنب الإفراط فى استغلال الموارد غير المتجددة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والنظام البيئي.

٣. الاستدامة الاجتماعية: وتعني تحقيق العدالة فى توزيع الفرص بين الأشخاص، وتوفير القدر الكافي من الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين.

تقوم فكرة التنمية المستدامة إذن على عدم إغفال المستقبل فى أثناء تنمية الحاضر؛لأن استثمار خيرات الطبيعة عملية ينبغي أن تتم، ولكن ليس على حساب المستوى المعيشي للأجيال المقبلة. ومن الواجب المحافظة على الموارد والبيئة ضمن حدود تتيح لتلك الأجيال العيش الكريم، ولا يعني ذلك بالطبع إيقاف عملية النمو الحالية، وإنما يعني أن يكون هذا النمو قابلاً للاستمرار مستقبلاً (القاطرجي، ٢٠٠٦: ٥٢٥-٥٢٦).

فالأهداف الاقتصادية والأهداف البيئية للتنمية المستدامة مرتبطان برباط لا ينفصم، وعلى حكومات العالم الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة، عن طريق تبني استراتيجيات على مستوى القطاعات المختلفة، تحقق التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى التقدم والتطور، وبين الحفاظ على الإمكانات البيئية المحدودة لتسليمها إلى الأجيال المقبلة (فهمي،٢٠٠٤: ١٠٥).

فالتنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، لكن ليس على حساب البيئة؛فهي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية رشيدة، وتحاول الحفاظ عليها أطول فترة ممكنة، كما أنها تستخدم تلك الموارد بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها؛ على أساس أن مستقبل السكان وأمنهم في أية منطقة فى العالم مرهون بمدى صحة البيئة التى يعيشون فيها (غنيم، وأبو زنط ،٢٠٠٧: ٢٥-٢٦).

وفى الحقيقة يمكن أن نقول إن التنمية البشرية المستدامة تنمية لا تولد فقط نمواً اقتصاديًا، بل توزع منافعه بالتساوي، وكذلك تعيد بناء البيئة بدلاً من تدميرها، وتؤهل البشر بدلاً من تهميشهم. إنها تولي الفقراء اهتمامها،وتوسع اختياراتهم، وتزيد فرصهم،

وتسهل مشاركتهم فى صنع القرارات التى تؤثر فى حياتهم. إنها تنمية منحازة للفقراء، وللطبيعة، ولخلق فرص العمل، وللنساء وللأطفال (عبد الحسن، ٢٠٠١: ٨١) .

وفى ضوء ما سبق، يتحدد مفهوم التنمية البشرية المستدامة عند الباحثة، في التنمية التى تعمل من أجل تحسين مستوى معيشة الناس، وتحقيق النمو الاقتصادي للدولة، ومساعدة الفقراء والنساء والأطفال، وتسهل مشاركتهم فى التنمية، وتوسع نطاق فرص العمل والتعليم، والاختيار أمامهم. وفى الوقت نفسه تحرص على الحفاظ على البيئة وحل مشكلاتها، وعدم تدميرها؛لأنها جزءٌ أساسيٌّ من التنمية البشرية المستدامة، يجب الحفاظ عليه والاهتمام به.

أهداف التنمية المستدامة:

اعتمدت الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة SDGs، وهي تُعرف أيضاً بالأهداف العالمية؛للإشارة إلى أنها دعوة عالمية للسعي إلى إنهاء الفقر،وحماية الكوكب، وضمان تمتع الناس جميعهم بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠، وهذه الأهداف هي: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، د.ت)

(١) القضاء على الفقر.

(٢) القضاء على الجوع.

(٣) الصحة الجيدة والرفاهية.

(٤) التعليم الجيد.

(٥) المساواة بين الجنسين.

(٦) المياه النظيفة والنظافة الصحية.

(٧) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

(٨)العمل اللائق ونمو الاقتصاد.

(٩)الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.

(١٠) الحد من أوجه عدم المساواة.

(١١) مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

(١٢) الاستهلاك والإنتاج المسئولان.

(١٣) العمل المناخي.

(١٤) الحياة تحت الماء.

(١٥) الحياة فى البر.

(١٦) السلام والعدل والمؤسسات القومية.

(١٧) عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة؛ذلك أن واضعيها يدركون أن العمل فى مجال ما يؤثر في نتائج العمل في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

كما تحاول التنمية المستدامة بيئيًا تلبية عدد من الاحتياجات،هي : (Masika &Joeks,1997,p.4)

١. الاحتياجات الاقتصادية: وتتمثل فى توفير سبل العيش المناسبة واللائقة والأصول الإنتاجية والنظم وكيفية التفاعل مع البيئة.

٢. الاحتياجات الاجتماعية والثقافية: وتتمثل فى الصحة والتعليم والمسكن، والإنصاف، والمعايير والمؤسسات الثقافية وعلاقتها مع البيئة.

٣. الاحتياجات السياسية: وتتمثل فى القدرة على المشاركة فى عمليات صنع القرار والنظم، وتأثيرهذا في البيئة.

٤. الاحتياجات الإيكولوجية: وتتمثل فى الحفاظ على النظم الإيكولوجية وقاعدة الموارد الطبيعية.

وتعزيز قيمة المشاركة،وتوفير المناخ المناسب لمشاركة الطاقات البشرية كافة أمرٌ مهمٌ لتحقيق التنمية، كما أن تعبئة الجهود من أجل توسيع نطاق المشاركة، وتوفير الإمكانات للمجتمعات المحلية إنما يتطلب تعزيز الحوار مع المسئولين والحكومات من أجل تشجيع اللامركزية، وتدعيم الممارسات والسياسات الديمقراطية،خاصة بالنسبة للمجتمعات المحلية والفئات الفقيرة، وتشجيع مشاركتهم فى تحديد الاحتياجات والوسائل الملائمة لإشباع هذه الاحتياجات، وكذلك تحديد المعالم الرئيسة لمستقبل مجتمعاتهم وحياتهم (جلبي،وعبده،ب.ت: ٢٦).

وتبدأ التنمية المستدامة فى المستوى المكاني المحلي، أى مستوى التجمعات السكانية، سواء أكانت مدنًا أم قرى. وهذا يعني أنها تنمية من أسفل Development from Below، ويتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التى تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية– والسكان بشكل عام– من المشاركة فى خطوات إعداد خططها وتنفيذها ومتابعتها(غنيم، وأبو زنط،٢٠٠٧: ٣١).

كما توجد أربعة مبادئ أساسية يجب أن تطبقها الاستراتيجيات المحلية والوطنية في الدول النامية والصناعية على حد سواء لتحقيق الاستدامة العلمية، هي: (Serageldin &Persley,2002,p.69)

١- جعل الأسواق الاقتصادية تعمل من أجل التنمية المستدامة ، والإفادة بشكل أفضل من الأدوات القائمة على السوق، مثل الضرائب البيئية .

٢- تحسين اتخاذ القرارات من قبل الحكومات ، وأن تتبني تلك الحكومات منهجًا شاملاً متكاملاً لتحسين السياسات ، بحيث يشمل ذلك التكامل المستويات الحكومية والوزارية كافة، وإشراك أصحاب المصالح جميعهم في هذا،مثل أصحاب الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية،والقطاع الخاص، وغيرهم من الشركاء.

٣- يجب أن تُحرر التجارة العالمية،وأن تتوافق مع الأهداف البيئية والاجتماعية لدول العالم ، ويجب تشجيع الدول النامية على المشاركة والإفادة من عملية العولمة ، وتحقيق الحكم الرشيد .

٤- يجب تسخير العلم والتقنية لتشجيع المبدعين والمطورين، وتوجيه الجهود التقنية نحو الإسهام في حلول لمشكلات التنمية المستدامة .

وهناك أبعاد عدة لمفهوم التنمية البشرية المستدامة، من أهمها: البعد البشري الذي يعبر عن نفسه في أكثر من مقياس، أبرزها دليل التنمية البشرية القائم على ثلاثة مؤشرات، هي: (عبد الحسن،٢٠٠١: ٨٦-٨٨)

- طول العمر،مقيساً بالعمر المتوقع عند الولادة.
- التحصيل العلمي،مقيساً بنسبة البالغين الذين يقرءون ويكتبون،ومعدل التسرب الإجمالي من المراحل الدراسية الابتدائية والإعدادية والمتوسطة.
- مستوى المعيشة مقيساً بنصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي بالدولار الأمريكي.

- أما البعد البيئي فى المفهوم فيعبر عن نفسه من خلال سجل التدهور البيئي،الذي يتضمن جملة مؤشرات تعكس مدى الضرر أو التحسن الذي يصيب البيئة في سياق النشاط الاقتصادي.
- أما البعد الخاص بالمشاركة الاجتماعية فيعبر عنه بجملة من المؤشرات التي تخص المشاركة السياسية والتمثيل السياسي.

وتهتم الباحثة في هذه الدراسة بالبعد البشري للتنمية المستدامة،من خلال مؤشر التحصيل العلمي للمرأة،الذي يقاس بنسبة البالغين الذين يقرءون ويكتبون. وكيف تستطيع المرأة الريفية المتعلمة أن تشارك في عمليات التنمية، وأن تحقق لذاتها ولمجتمعها مستوى أفضل للحياة، ومستوى أعلى من الدخل.

٢- مفهوم التمكين:

التمكين Empowerment هو أحد المفاهيم الشائعة فى حقل دراسات المرأة، وهو أحد أركان منظومة المفاهيم التنموية التى تبنتها الأمم المتحدة فى الربع الأخير من القرن العشرين. ووفقاً لتعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، يعني التمكين العمل الجماعي فى الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطى أو مواجهة أو التغلب على العقبات وأوجه التمايز التى تقلل من أوضاعهم أو تسلبهم حقوقهم (المجلس القومي للمرأة،٢٠١٧: ٧).

وأصبحت قضية تمكين المرأة ظاهرة عالمية، واجتذبت انتباه العلماء و الباحثين فى كثير من دول العالم. وأضحى مفهوم التمكين ركنًا أساسيًا فى سياسات عدد كبير من البلدان. فالتمكين عملية اجتماعية متعددة الأبعاد، يساعد النساء على السيطرة فى كل مجالات الحياة من خلال توفير فرص متساوية، كما يعزز سلطة المرأة في حياتها الخاصة، وفي مجتمعها. فتمكين المرأة ليست قضية حتمية فحسب، ولكنها أيضًا قضية

حاسمة في تنمية المجتمع وتطوره. وتشمل شروط التمكين القوة الذاتية، والسيطرة والاعتماد على الذات والقدرة على الاختيار واتخاذ القرار. وترى سوجوما ساهاى S.Sahay أن التمكين عملية نشطة متعددة الأبعاد تمكن المرأة من تحقيق هويتها الكاملة، وجعل كل السلطات تحت سيطرتها فى جميع مجالات الحياة(Mandal,2013,p.18).

وتذهب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربى آسيا (الأسكوا) إلى أن التمكين هو العملية التي تصبح المرأة من خلالها –فردياً وجماعياً– واعية بالطريقة التى تؤثر من خلالها علاقات القوة فى حياتها، فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل (المجلس القومي للمرأة،٢٠١٧: ٧).

وتتبنى الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأةالمصرية ٢٠٣٠ تعريفًا لتمكين المرأة يتأسس على عناصر خمسة، هي : (حافظ،٢٠٠٨: ١٠)

- أن تقدر المرأة ذاتها وتثق فى إمكاناتها.
- أن تتوفر للمرأة الخبرات،ويكون لها الحق فى تحديد اختياراتها.
- أن يكفل للمرأة الحق في الوصول إلى الفرص والموارد.
- أن يكون للمرأة الحق فى البت فيما يخص مقدرات حياتها.
- أن تكون للمرأة القدرة على التأثير إيجابيًا في اتجاه التعبير الاجتماعي.

وتستهدف هذه الاستراتيجية تعزيز وضع المرأة فى إطار ونهج شامل لدورة حياتها في المجتمع،وتحدد لها أعباء اجتماعية واقتصادية متنوعة، تحتاج معها إلى مساندة مجتمعية تمكنها من الإسهام فى تنمية الوطن، دون أن تخل بمسؤلياتها الأسرية. إن هذه الاستراتيجية خريطة طريق للمجتمع المصري بشرائحه كلها، ويعتمد نجاحها على

المشاركة الفعالة لفئاته كافة،خاصة الرجال والشباب، إلى جانب مؤسسات الدولة كافة وأجهزتها المختلفة (حافظ،2008: ١٠).

ولا يعني نفوذ المرأة- وهو المحور الأساسي لفكر التمكين- تسلطها على الآخرين، ولا أن تصبح ذات نفوذ أقوى فى مواجهة الرجل. بعبارة أخرى: ينأى هذا المفهوم عن الظن الشائع بأن كل مكسب للنساء يعني خسارة للرجل أو العكس،ويشير إلى دعم قدرتها على الاعتماد على النفس، وتنمية قدراتها الذاتية،بما يؤثر بالتبعية في قدرتها على الاختيار فى الحياة، والتأثير فى اتجاهات التغيير فى المجتمع (زيتون،٢٠٠٠: ١٣).

ويشمل تمكين المرأة تعزيز شخصيتها، وزيادة قدرتها على الاختيار بين فرص الحياة، والمشاركة الجماعية في تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين والجماعات العرقية والطبقات الاجتماعية والفئات العمرية؛أي أن التمكين يعزز قدرات الإنسان على المستويين الفردي والجمعي،ومن ثم هو نقطة انطلاق أساسية،وعملية جوهرية لازمة لتحقيق التحرر البشري وحرية المجتمع،الذي كان للمرأة تأثيرٌ مباشرٌ فيه على مر التاريخ،سواء أكان هذا عبر المشاركة المباشرة أم غير المباشرة في النشاطين السياسي والاجتماعي. أي أن النساء جزءٌ مهم من معرفتنا بالتاريخ وبناء الواقع الاجتماعي (Hall,1992,pp.83-84).

وتمكين المرأة يتطلب تغيير المنظومة الاجتماعية برمتها، بإحداث تغيير جذري فيها، وإعادة صياغتها بحيث تقسم الأدوار والمسئوليات والحقوق على أساس أكثر توازناً ومساواة (السيد، ومنصور،٢٠١٠: ٤١-٤٢).

ويحدث تمكين المرأة في كثير من الأحيان على المستوى الشخصي من خلال علاقاتها وصداقتها بنساء أخريات داخل المجتمع؛فالشبكات الأسرية والمجتمعية تحمي

النساء فى كثير من الأحيان من الحالات من العنف وغيره، كما يساعد في نضجها،فتغدو بمأمن من أنماط السلوك الضارة. والواقع أن المرأة يمكن أن تصل إلى السلطة في المجتمعات المحلية والدولية إذا أتيحت لها فرص الاختيار الحر، والمساواة مع الرجال، وتعزيز قدراتها واستعدادها لدعم النساء الأخريات في مجال العمل الجماعي في سبيل الحرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠١٨: ٢٤).

يعد التمكين إذن نوعًا من الدعم الخارجي من الدولة للمرأة،يتمثل في سياسات عامة، وإجراءات تستهدف دعم مشاركة النساء فى الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ من أجل تجاوز وضعية الاستضعاف والتهميش المتوارثة منذ قرون. هي إذن مرحلة انتقالية مؤقتة من مراحل تطور وضع المرأة تقارب وضعية التخلف الاستثنائية للمرأة والمجتمع ، وتزول بنجاحها في تجاوز حالة التخلف تلك، وولوجها مرحلة الفاعلية التي تؤهلها للمشاركة الكاملة فى الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون معوقات أو قيود. ويظهر التمكين فى عاملين: الأول العمل على إزالة المعوقات على اختلافها– تشريعيةً كانت أم إدارية أم اجتماعية– التي تعرقل مشاركة النساء،والعامل الثاني يتمثل فى تقديم التسهيلات واتخاذ الإجراءات السياسية والبرامج التى تدعم مشاركة المرأة وفرصها على صعيد تشكيل القدرات أو توظيف تلك القدرات (Hall,1992,pp.84–85).

ويعني ذلك أن التمكين عملية متكاملة،ذات أبعاد عدة لا يمكن فصل بعضها عن بعض.وللتمكين صور،فمنه تمكين اقتصادي، وتمكين اجتماعي وثقافي، وتمكين أسري وشخصي، وتمكين قانوني، وتمكين سياسي، وتمكين نفسي. وتُدرس هذه الأبعاد كلها على مستويات ثلاثة، هي: مستوى الأسرة، ومستوى المجتمع، والمستوى القومي، ولكل منها مؤشرات يمكن قياسها بها(حافظ ،٢٠٠٨: ١٢–١٣).

وهكذا يتحدد مفهوم التمكين عند الباحثة في أن تغدو المرأة قادرة على الاختيار بين فرص الحياة المتعددة، وفى اعتمادها على ذاتها، وقدرتها على التحكم فى حياتها ومستقبلها، وفى اتخاذ القرارات المهمة فى حياتها، مثل اختيار التعليم الذي يلائمها، واختيار الزوج الذي يناسبها، واختيار العمل الذي يضمن لها حياة كريمة، والتخلص من واقع التهميش والاستبعاد الاجتماعي الذي تعاني منه منذ عقود طويلة، لاسيما في المناطق الفقيرة والريفية.

وقد حددت الأمم المتحدة عددًا من المؤشرات القابلة للقياس لمفهوم التمكين، بها يمكن قياس مدى تمكين المرأة فى المجتمعات، عن طريق: (السيد، ومنصور، ٢٠١٠: ٤٢)

١. مشاركة النساء فى المواقع القيادية.
٢. مشاركة النساء فى اللجان والمواقع العامة.
٣. إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء.
٤. مشاركة النساء فى عملية صنع اتخاذ القرارات.
٥. اكتساب النساء مهارات وقدرات تنظيمية لإنشاء جمعيات تطالب بحقوقهن.

وقد وضع سيناريو لتمكين المرأة فى مصر قاسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (GEM)، فاتضح إمكان تحسين تمكين المرأة من درجة ٠.٣ عام ٢٠١٨ إلى ٠.٥ بحلول عام ٢٠٣٠. وسيؤدى ذلك إلى زيادة فرص حصولها على خدمات تنظيم الأسرة من خلال خفض معدل الخصوبة، من ٣.٣ أطفال إلى طفلين لكل امرأة. وسوف تزداد مشاركة الإناث في العمل، من ٢٣٪ عام ٢٠١٨ – وهذه واحدة من أقل النسب فى العالم– إلى ٣٨٪ عام ٢٠٣٠. وهذا التوسع في مشاركة الإناث فى العمل، وانخفاض

معدلات الخصوبة يفترض أن يكفلا تحقيق الغايات التي حددتها وزارة التخطيط المصرية فى إطار رؤية التنمية ٢٠٣٠ (حافظ، ٢٠٠٨: ١١-١٢).

كما تتكون عملية التمكين من ثلاثة معطيات،هي : (السيد، ومنصور،٢٠١٠: ٤٢)

١- الموارد: التي هي من عناصر التمكين الأساسية؛فوجودها ضروري، وبدونها لا يمكن أن نتحدث عن تمكين.

٢- العامل البشري: وهو محور عملية التمكين، ومن خلاله تتم عملية الاختيار واتخاذ القرارات.

٣- النتائج: أو الإنجازات والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تجنيها المرأة،وهي بمثابة المؤشرات التى يمكن في ضوئها قياس مدى نجاح عملية التمكين.

هذا، وتعتمد الباحثة في هذه الدراسة على مؤشر التعليم كأحد المؤشرات التى وضعتها الأمم المتحدة، لقياس مفهوم تمكين المرأة، في محاولة التعرف على مدى مشاركة المرأة الريفية في عملية التنمية البشرية المستدامة. وستحاول الدراسة التعرف على فرص التعليم والتدريب المتاحة للمرأة الريفية، وكيف تكتسب هذه المرأة قدرات ومهارات تعليمية وتدريبية متنوعة، وكيف تفيد من هذه المهارات في حياتها وعملها، ومستقبلها داخل الأسرة وخارجها.

ثالثًا- التوجه النظري للدراسة:

تعددت نظريات التنمية عبر الزمن، ونالت نظرية التحديث ونظرية التبعية، ونظريات ما بعد الحداثة وغيرها من النظريات التنموية اهتمام الباحثين والمتخصصين في قضايا التنمية.وساد مصطلح التنمية الاقتصادية لعقود طويلة في مجال الفكر التنموي العالمي ،ليعبر عن النمو الاقتصادي، ويراه محور التنمية الأساسي، وعدَّ نصيب الفرد

من إجمالي الناتج المحلي أفضل مقياس لتلك التنمية ، ورأى العنصر البشري عنصرًا إنتاجيًا، في حين نظر إلى النمو الاقتصادي على أنه غاية في ذاته. وظلت جهود التنمية في الدول النامية كلها– ولفترة طويلة – أسيرة تلك المفاهيم والمؤشرات الاقتصادية البحتة،فتعددت استراتيجيات زيادة الدخل القومي؛ على أساس أنه سيؤدي تلقائيًا إلى القضاء على مظاهر التخلف كافة، وأصبحت الجودة الاقتصادية أهم المعايير في اختيار البرامج والمشروعات. واقتصر تقييم نتائج خطط التنمية على مؤشرات كمية،كالاستهلاك والاستثمار ،والادخار، وميزان المدفوعات والصادرات، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،١٩٩٧: ٣).

ثم أدرك المختصون في قضايا التنمية أن من الممكن أن تحقق دولة ما نموًا سريعًا في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، مما عزز الاقتناع بأن التنمية الاقتصادية غير كافية للتنمية الشاملة لأي بلد، وبدأت الأبعاد الثقافية والاجتماعية والبيئية تُوضع في الحسبان للخروج من اختزال التنمية في نمو الثروة المادية، واختزال مسيرة التنمية البشرية في نظريات النمو الاقتصادي (جلبي،٢٠١٣: ٢٨).

وأخذت التقنية تبرز عاملاً أساسيًا في التنمية منذ منتصف القرن العشرين،كما تنوعت المعرفة والمهارات التى يحتاجها العمال جدًا، إلى الحد الذي أخذ فيه مصطلح الموارد البشرية يحل محل مصطلح القوى العاملة، عاملاً أساسيًّا من عوامل الإنتاج. وأدت الحاجة إلى استيعاب التقنية، وإلى جعل التعليم المحورالرئيس في نهج تنمية الموارد البشرية. وظهرت نظريات النمو الجديدة لتهتم بالبشر والإنسان باعتباره القوى المحركة للتقدم، وقدمت تصورات ومفهومات مغايرة للنمو الاقتصادي، والتنمية

الاقتصادية، وركزت على رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية (الرامخ،٢٠١١: ٥٤٨).

ومن هنا يتحدد التوجه النظري للدراسة الراهنة في مدخل أو نظرية التنمية البشرية المستدامة ، وتحاول الباحثة من خلال التركيز على هذا المدخل وتحديد المفاهيم المستخدمة في البحث، تحليل العمل الميداني، وتفسير النتائج المرتبطة بموضوع الدراسة.

وقد نتج مدخل التنمية البشرية المستدامة عن التوليف بين منهجين للتنمية:الأول هو استراتيجية التنمية البشرية التى طرحت في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والثاني هو منهج التنمية المستدامة الذي وضعه إخصائيون بيئيون، واعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المهتم بالبيئة والتنمية في ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢ (الرامخ،٢٠١١: ٥٤٨).

ويهدف المدخل الاجتماعي لنظرية التنمية المستدامة إلى الحفاظ على التنوع الحضاري والثقافي، وتحقيق العدل الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في الحياة العامة، وذلك بالتوائم مع المداخل الأخرى للتنمية، كالمدخل الاقتصادي والمدخل البيئي (جلبي،٢٠٠٧: ٢٣٠-٢٣١).

ويرتكز مدخل التنمية البشرية على مفهوم رأس المال البشري Human Capital الذي يشير إلى التوجهات والمعارف والقدرات التى يكتسبها الأفراد أساساً من خلال التعليم والتدريب والخبرة العملية، ويركز هذا المدخل على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، ومن ثم تعني التنمية البشرية بتوسيع نطاق خيارات البشر في الحياة، كالحق في العيش الكريم مادياً ومعنوياً، والحق في التعليم والصحة والعلاج وغيرها. ومن ثم رفض أشكال التمييز بين البشر في ضوء النوع الاجتماعي والأصل والمعتقد (حجيلة، ورفيقة، ب.ت).

ومن ثم، تتضمن التنمية البشرية التأكيد على تحرير البشر من الفقر والحرمان، والمساواة في التوزيع العادل للثروة والناتج منها، وتمكينهم من إشباع حاجاتهم الإنسانية، وتحرير البشر من أنواع القيود التي تحرمهم من المشاركة المجتمعية، فضلاً عن تمكينهم من تحسين نوعية حياتهم من خلال توفير المناخ الملائم لتنمية قدراتهم وإمكاناتهم ومهاراتهم؛ حتى يتاح لهم توظيفها فيما يعود عليهم بالنفع في جوانب الحياة المختلفة (جلبي،٢٠٠٧: ٢٣١) .

ومفهوم رأس المال البشري هو المفهوم الرئيس في نظرية تحمل الاسم نفسه،وتعد من أشهر النظريات الوظيفية التي ذاع صيتها منذ خمسينيات القرن العشرين وستينياته وحتى الآن، خاصة في البلدان النامية؛بعد أن أدرك الاقتصاديون أهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية أو ما يسمى "الاستثمار في رأس المال البشري". لكن هذا الإقرار النظري بأهميته لم يتجسد عمليًا،وظل معظم الإنفاق يخصص للأرض، والعمل، ورأس مال المشروعات، مهمشًا الاستثمار في الموارد البشرية (بدران، وحافظ،٢٠٠٠: ٣١٤-٣١٥).

ولم تتبلور نظرية رأس المال البشري إلا بما كتب تيودور شولتز T.Schultz ،الذي ركز في تحليلاته على العلاقة بين التعليم والنظام التربوي والنظم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. كما ركزت مؤلفاته على تحليل العلاقة المتبادلة بين التعليم ومخرجاته ومدخلاته، وإعداد القوى العاملة وعدها جزءًا أساسيًا من عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجوهر عملية التنمية الشاملة في المجتمعات الحديثة، سواء أكانت متقدمة أم نامية (عبد الرحمن،٢٠٠٩: ٢٠٧-٢٠٨).

كما ركز شولتز على عدّ التعليم رأس المال الذي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية في الدول النامية، بغض النظر عن مدى تمتع هذه الدول بالموارد الاقتصادبة والطبيعية

الوفيرة. وضرب شولتز أمثلة،وساق شواهد على صحة آرائه وتصوراته، منها تجارب النمور الآسيوية– ومنها هونج كونج وسنغافورة – التى وجهت سياساتها إلى الاهتمام بمؤسسات التعليم وسياساته في المقام الأول،ثم المكاسب الاقتصادية بعد ذلك (عبد الرحمن، ٢٠٠٩: ٢١٠–٢١١).

وقال شولتز:"إن عناصر الإنتاج الحاسمة في تحسين رفاه الفقراء ليست المكان ولا الطاقة ولا الأرض الزراعية، إن العناصر الأساسية الحاسمة هي تحسين نوعية الناس population Quality والتقدم المعرفي" (القريشي،٢٠١٠: ٣٧٦).

وذاعت فكرة القيمة الاقتصادية للتعليم، ولقيت رواجًا بين العلماء وفي المنظمات الدولية المختلفة، وسادت فكرة أن التنمية الاقتصادية نتاج للاستثمار في القوى البشرية، ومستواها التعليمي، ومستوى تدريبها المهني. وبدأ بعض المهتمين بالدول النامية يرون أن مفتاح حل مشكلاتها هو التعليم، فهو أداة لتطوير المجتمع وتحويله من التخلف إلى التقدم (بدران، وحافظ،٢٠٠٠: ٣١٦).

ويتفق معظم الاقتصاديين على أن الموارد البشرية لأمة من الأمم هي التى تقرر صفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودرجتها، لا رأس المال والموارد المادية وحدها.يقول فريدريك هاريسون F.Harison "إن الموارد البشرية تؤلف القاعدة النهائية لثروة الأمم"؛ فرأس المال والموارد الطبيعية عناصر إنتاج مؤثرة فيها passive، بينما البشر هم العناصر الفاعلة Active التى تستطيع أن تستغل الموارد الطبيعية، وتؤسس المنظمات الاجتماعية والاقتصادية، وتدفع التنمية القومية إلى الأمام (القريشي،٢٠١٠: ٣٧٥–٣٧٦).

كما يؤكد أنصار مفهوم تنمية الموارد البشرية أنها إحدى مقومات التنمية الستة – على حد تعبير جون ويلي J.Willy – التي تنحصر في الموارد البشرية،والموارد

الطبيعية، ووسائل الإنتاج، والمنتجات، والاتصالات، والتنظيم. وتنمية الموارد البشرية بمثابة المدخل الرئيس لكل تنمية؛ لأن العنصر البشري هو العامل المشترك بين عمليات التنمية المختلفة كافة، وعلى نظام التعليم أن يلائم هذا،بتخريج كوادر بشرية مؤهلة ومنتجة (جلبي،٢٠٠٧: ٢٣٣).

فالتنمية البشرية المستدامة هى منظور يتناول التنمية بطريقة تُعنى بكيفية توزيع ثمارها بالآثار الاجتماعية والبيئية ، فالمضمون الحقيقى للتنمية عند "أمارتا يسن" هو الحرية سواء ارتبط الأمر بالحرية بمعناها السلبي كالانعتاق من الفقر مثلًا أم الحرية بمعناها الإيجابي، كحرية الإنسان في اختيار نوع الحياة التي يرغب فيها. فالتنمية البشرية المستدامة نظرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن الفعال (الطاهر،٢٠١٤: ٨٢).

وهكذا يمكن القول- بعد العرض السابق لكل من مفهومي التنمية البشرية المستدامة والتمكين، والتراث النظري المرتبط بكل منهما- إن التوجه النظري للدراسة يكمن في نظرية رأس المال البشري، التي تهتم بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، والعمل على توسيع نطاق خيارات البشر في الحياة عبرالتعليم والتدريب والتأهيل.

يمكن – في ضوء ما سبق- وضع تعريف إجرائي لتمكين المرأة بأنه إتاحة الفرص أمام المرأة الريفية المتعلمة لتسهم في تنمية أسرتها ومجتمعها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية،وحصولها على فرص متساوية مع الرجل في مجالات الحياة كلها لتبنى مستقبلها، وتوفر لنفسها ولأسرتها حياة كريمة،ومستوى معيشي لائق،وتسهم في مشروعات التنمية المستدامة داخل قريتها بشكل فعال ومثمر. وتتمثل مؤشرات هذا التمكين إجرائيًا فيما يأتي:

(١)المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية المهمة، مثل قرارات التعليم والعمل والزواج.

(٢)قيام المرأة بكثير من الأدوار الاجتماعية،مثل دورها ربة أسرة، ودورها في العمل، ودورها في تنمية قريتها.

(٣)رأي المرأة في المعاملة المتساوية بين الفتى والفتاة، وقدرتها على التفاهم مع الزوج في أمور الحياة.

(٤)شعور المرأة بالأمان الاقتصادي من خلال عملها في الوظائف الحكومية أو الأعمال الحرة أو المشروعات الخاصة.

(٥)معرفة المرأة بمشروعات التنمية في قريتها، وإسهامها في هذه المشروعات.

(٦)إدراك المرأة للمشكلات التي تعاني منها قريتها وكيفية علاج تلك المشكلات.

رابعاً- أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس، مؤداه: التعرف على مقومات التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية المتعلمة، والتعرف على مدى إسهامها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الريف المصري. ولتحقيق هذا الهدف تحاول الباحثة الإجابة عن تساؤلات عدة، هي:

١. ما طبيعة التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية؟

٢. هل التعليم يساعد المرأة الريفية في المشاركة في عمليات التنمية المستدامة؟

٣. ما المعوقات الأساسية التى تواجه مشاركة المرأة الريفية المتعلمة في عمليات التنمية البشرية المستدامة؟

٤. كيف يمكن التغلب على معوقات مشاركة المرأة المتعلمة في مشروعات التنمية المستدامة في الريف المصري؟

٥. ما مطالب المرأة المتعلمة في القرية المصرية؟

٦. ما دور الدولة في مساعدة المرأة الريفية المتعلمة في إنجاز مشروعات التنمية؟

٧. ما واقع التنمية البشرية المستدامة في الريف المصري؟

خامساً- الاستراتيجية المنهجية للدراسة:

١- نوع البحث:

تحقيقاً لأهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، فإن هذه الدراسة تقع ضمن نطاق الدراسات الوصفية التي تهدف إلى تقرير خصائص ظاهرة معينة، أو موقف محدد، وتحاول جمع الحقائق وتفسيرها. ومن ثم حاولت الدراسة التعرف على مدى إسهام المرأة الريفية المتعلمة في عمليات التنمية البشرية المستدامة في القرية المصرية.

٢- طرق جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة على طريقة دراسة الحالة لبعض الفتيات والنساء المتعلمات في قريتين تابعتين لمحافظة الإسكندرية.

٣- أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة على أداة المقابلة في جمع البيانات،وأعدت لهذا الغرض دليل المقابلة المفتوحة (*) وأجرت المقابلات بنفسها مع حالات الدراسة التي وقع عليها الاختيار(عشرين حالة) في كل قرية.وقد اختارت الباحثة أداة المقابلة بالذات لملاءمتها لطبيعة موضوع البحث، ويمكن من خلالها جمع البيانات عن طريق التفاعل الاجتماعي للحصول على المعلومات المطلوبة، كما أنها أنسب الأدوات لجمع المعلومات، والتعرف

على مدى إسهام المرأة الريفية المتعلمة في مشروعات التنمية المستدامة في القرية المصرية.

وقد روعى في تصميم دليل المقابلة التسلسل المنطقي ،والتدرج في الأسئلة وترابطها، وعدم تداخلها. وتضمن دليل المقابلة محاور عدة، تضم البيانات الأولية للمبحوثات، وبيانات حول التمكين الاجتماعي للمرأة داخل الأسرة، وأخرى عن مشكلات التعليم في القرية، وثالثة حول التمكين الاقتصادي للمرأة، وبيانات حول دور المرأة المتعلمة في التنمية المستدامة.

وعرضت الباحثة دليل المقابلة على بعض المحكمين لقياس الصدق،ومدى اتساق الأداة مع ما وضعت له من أهداف، وجاءت تقارير المحكمين لتؤكد صدق الأداة إلى جانب بعض المقترحات والتعديلات التي أفادت منها الباحثة، وعدلت دليل المقابلة في ضوء هذه المقترحات، وأعادت صياغته في صورته النهائية.

كما اعتمدت الدراسة على أداة الملاحظة في جولاتها الميدانية في قريتي الدراسة، طوال فترة الدراسة الميدانية، التي استمرت حوالي ثلاثة أشهر، وأتاح لها ذلك التعرف – عن قرب – على طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة، وأهم الأنشطة الاقتصادية فيهما.

٤- مجالات الدراسة:

١- المجال الجغرافي:

تحدد المجال الجغرافي للبحث في قريتين تابعتين لمحافظة الإسكندرية:الأولى هي قرية أبيس السابعة التابعة لحي وسط، والثانية قرية أبيس الأولى التابعة لحي شرق. وقد اختيرت هاتان القريتان على أساس أن الأولى- وهي أبيس السابعة – ليست بها أية مشروعات تنموية حقيقية على أرض الواقع، على الرغم من قربها من مدينة الإسكندرية، وفي الإسكندرية تلقى معظم أبناء القرية تعليمهم الثانوي، وما بعد الثانوي. أما القرية

الثانية– أعني أبيس الأولى– فبها بعض المشروعات التنموية، مثل: مصنع تجفيف الأغذية، ومشروع محو الأمية. وحاولت الباحثة أن تتعرف على مدى إسهام المرأة المتعلمة في المشروعات التنموية في هاتين القريتين على أرض الواقع.

القرية الأولى، هي قرية أبيس السابعة (**) وهي تتبع قسم محرم بك التابع لحي وسط بمحافظة الإسكندرية، وهي قرية أم، تتبعها خمس قرى، هي: أبيس ٧/١، وأبيس ٧/٢، وأبيس ٧/٣، وأبيس ٧/٤، وأبيس ٧/٥، وتبلغ مساحة أبيس السابعة وتوابعها ٢٣٩٠ فدانًا، وعشرة قراريط، وسبعة أسهم، والمساحة المزروعة فيها ٢١٧٣ فدانًا، وخمسة عشر قيراطًا وسبعة أسهم، ومساحة المنافع ١٢٧ فدانًا، وخمسة قراريط.

ويبلغ عدد سكان قرية أبيس السابعة (الأم) ٧٨٥٣ نسمة، وفقا لبيان تعداد وحدة أبيس السابعة لعام ٢٠١٤، ويعمل معظم سكانها بالزراعة، وأهم المحاصيل التى يزرعونها البطاطس، والبطاطا، والخضراوات بأنواعها.

وبالقرية ثلاث مدارس ابتدائية، ومدرسة واحدة إعدادية، وأخرى ثانوية، وكلها مدارس مشتركة بين البنين والبنات. وبالقرية عدد من المساجد، وتتوافر فيها الكهرباء والمياه النظيفة، لكن شبكتي الكهرباء والمياه بحاجة إلى تجديد وتدعيم. وتتوافر بالقرية خدمات الصرف الصحي، والهواتف اللاسلكية لا بالكابلات الأرضية. وبها مكتب تموين، وجمعية زراعية، ونقطة شرطة، ومطحن للدقيق يعمل فيه الرجال فقط. وكذلك شركة الخرسانة الجاهزة التى ترفض عمل السيدات أيضاً. وبالقرية جمعية تعاونية استهلاكية، ووحدة صحية تعمل حتى الواحدة ظهرًا فقط،وليس فيها عدد كافٍ من الأطباء، وليس بالقرية عدد كاف من الصيدليات. وفيها بعض الحضانات، لكنها غير كافية كذلك، ولا مراكز ثقافية داخل القرية.

وبالقرية أيضاً جمعية لتنمية المجتمع أنشئت عام ١٩٦٨، ويشمل نشاط الجمعية وجود حضانة، وعيادة، ومعمل تحليل، وحافلة لنقل التلاميذ إلى الإسكندرية، ومشغل لتعليم السيدات الخياطة، والأشغال اليدوية، لكنه لا يعمل في الوقت الحاضر. وتقدم الجمعية إعانات شهرية للأرامل والمطلقات. وفي القرية فرن عيش بلدي، ولافرن للعيش الفينو. وفيها عدد من البقالات (السوبر ماركت)، وعدد من المكتبات الخاصة تبيع الأدوات المكتبية، والكتب الدراسية الخارجية.

أما القرية الثانية– أعني أبيس الأولى (***)– فكانت تتبع محافظة البحيرة،إلى أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ٢٠٠٧، لتصبح تابعة لحي شرق بمحافظة الإسكندرية، وهي قريةٌ أم،تتبعها ثلاث قرى أخرى، هي: الحسينية، والقواتلية، والجمالية، وتبلغ مساحتها السكنية كيلومترين مربعين، والزراعية٩٦٧٥ فدانًا.

ويبلغ عدد سكان قرية أبيس الأولى وتوابعها ٤٠٥٠٠ نسمة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيها خمسة، ويعمل معظم سكانها بالزراعة، وأهم ما يزرعون القمح،والذرة،والفول. وبالقرية مدرسة ابتدائية مشتركة، ومدرسة إعدادية مشتركة،ومدرسة ثانوية للبنات فقط. وبها جامع كبير، وستة مساجد صغيرة. وتتوافر بالقرية شبكة للكهرباء،لكنها تحتاج تقوية وتدعيمًا، ولا يتوافر بالقرية صرف صحي، بل تصرف القرية في مصرف صغير، لا يُطهَّر مما يؤدي إلى رجوع مياه الصرف إلى الطرق والشوارع،واختلاطها بمياه الشرب، أي أن القرية في حاجة ماسة لشبكة صرف صحي، وتنقية للمياه،كما تحتاج القرية إلى رصف شوارعها؛إذ هي محرومة من الرصف كليًّا.

وبالقرية مخبز عيش بلدي،وجمعية استهلاكية، ومكتب بريد، وملعب للشباب، لكن لا مستودع بوتجاز، ولا مكتب تموين، ولا وحدة بيطرية، وإنما وحدة صحية ضعيفة

الإمكانات، ولا نقطة شرطة في القرية؛ فقد هُدمت نقطة شرطة القرية، ولم تُبنَ مرة أخرى، فتفاقمت مشكلات البلطجة، والإدمان، وبيع المخدرات.

وبالقرية جمعية خيرية أهلية تقدم خدمات لأهلها، منها: رعاية الأسر الفقيرة، واليتامى، وذوي الاحتياجات الخاصة، ومحو أمية السيدات، ومساعدة المرأة المعيلة، وتجهيز العرائس.

٢- المجال البشري:

حُدد المجال البشري وفقًا لبعض المحكات الأساسية، التي أعانت في تحديد عينة الدراسة من النساء في القريتين، وهي:

أن تكون المبحوثات على قدر من التعليم لا يقل عن إتمام المرحلة الإعدادية.

تنوع المبحوثات من حيث السن، والمستوى التعليمي،والحالة الاجتماعية .

التحاق بعض المبحوثات بالعمل،سواء في الوظائف الحكومية أم الأعمال الحرة داخل القريتين.

وذلك حتى يتسنى للباحثة التعرف على مدى إسهام المرأة المتعلمة في مشروعات التنمية المستدامة داخل القرية.

وبعد عمل حصر شامل لإجمالي عدد السكان بالقريتين، ومعرفة عدد الأسر المقيمة بهما، وتحديد النساء المتعلمات فيهما، اختيرت عينة عمدية مقصودة من مجموع النساء المتعلمات بالقريتين، قوامها عشرون حالة في كل قرية.

٣- المجال الزمنى:

أجريت الدراسة الميدانية خلال ثلاثة أشهر، بدأت من أول أكتوبر ٢٠١٨ وانتهت في ديسمبر ٢٠١٨.

٣- خصائص عينة البحث :

جاءت الخصائص العامة للعينة (****) على النحو الآتي:

(١)التكوين العمري:

تراوح سن حالات الدراسة بين ١٥-٤٥ سنة في القرية الأولى،وحالة واحدة فقط كانت في الخامسة والخمسين، وكانت مديرة الجمعية الزراعية بالقرية. أما في القرية الثانية فتراوح سن حالات الدراسة بين ١٥-٤٠ سنة.

(٢)الحالة الاجتماعية:

كانت نصف الحالات في القرية الأولى (عشر حالات) من المتزوجات، وتسع آنسات، وأرملة واحدة. أما في القرية الثانية فكانت هناك ثلاث عشرة حالة متزوجة، وست آنسات، وأرملة واحدة أيضاً.

(٣)المستوى التعليمي:

كانت معظم الحالات في القرية الأولى(ثماني حالات) من اللاتي حصلن على مؤهل جامعي، يليهن من حصلن على مؤهل متوسط (ست حالات)، ثم من حصلن على الشهادة الإعدادية (خمس حالات)، وحالة واحدة فقط حصلت على مؤهل فوق جامعي (ماجستير). أما في القرية الثانية فقد كانت معظم الحالات (إحدى عشرة حالة) ممن حصلن على مؤهل متوسط، تليهن (أربع حالات) حصلن على مؤهل جامعي، ثم (أربع حالات) أخرى حصلن على الشهادة الإعدادية، وأخيراً حالة واحدة حصلت على مؤهل فوق جامعي.

(٤)المهنة:

كانت معظم حالات الدراسة من الموظفات، ومن يعملن في مهن حرة (أربع حالات)، مثل فتح محل تجاري أو العمل فيه، وعاملة واحدة في حضانة، وثلاث طالبات

وأربع من ربات البيوت. أما في القرية الثانية فكانت هناك سبع موظفات وسبع من ربات البيوت ،وخمس يعملن في مهن حرة، وعاملة واحدة، وطالبة واحدة.

(٥)مصدر الدخل:

تمثل مصدردخل الأسرة في معظم الحالات في القرية الأولى في عمل الزوج أوعمل الزوج والزوجة معاً، بالإضافة إلى عائد الأرض الزراعية،كما أشارت معظم الفتيات من حالات القرية الأولى إلى أن عمل الأب هو المصدر الأساسي لدخل الأسرة، بالإضافة إلى عملهن لبعض الوقت في الصيف. وفي القرية الثانية كان عمل الزوج هو المصدر الأساسي لدخل الأسرة، بالإضافة إلى عمل الزوجة في بعض الحالات، وكذلك عائد الأرض الزراعية.

(٦) ممتلكات الأسرة:

أكدت معظم الحالات (ثماني عشرة حالة) في القرية الأولى أن لأسرتهن ممتلكات، تتمثل في المنزل الذي يقمن فيه، في حين أشارت بعض الحالات إلى أنهن يمتلكن أراضي زراعية، وذكرت حالتان أنهما تمتلكان بالإضافة إلى المنزل والأرض الزراعية سيارة، في حين أشارت أخريان إلى أن أسرتيهما لا تمتلكان أية ممتلكات. وفي القرية الثانية،أشارت (ثماني عشرة حالة) إلى أن للأسرة ممتلكات تتمثل في المنزل الذي يقمن فيه، بالإضافة إلى بعض الأراضي الزراعية عند أربع منهن، في حين أشارت اثنتان فقط إلى أنهما لا تمتلكان شيئًا

(٧) نوع المسكن وطبيعته:

أكدت معظم الحالات (تسع عشرة حالة) في القرية الأولى أنهن يعشن في مسكن ملك، بينما أشارت مبحوثة واحدة إلى أنها تعيش في مسكن إيجار،وأشارت معظم الحالات إلى أنهن يعشن في مسكن مستقل، في حين أشارت ثلاث حالات إلى أنهن

يعشن في مسكن مشترك مع أسرة الزوج. وأكدت (إحدى عشرة حالة) أن مسكنهن يتكون من ثلاث غرف وطرقة، بينما أشارت ثلاث حالات إلى أنهن يعشن في غرفتين وطرقة، وأكدت ثلاث حالات أخرى أنهن يعشن في مسكن مكون من أربع غرف وطرقة. أما في القرية الثانية فقد أشارت (ثماني عشرة حالة) إلى أنهن يعشن في مسكن ملك، بينما أشارت حالتان فقط إلى أنهما تعيشان في مسكن إيجار،وأشارت (ست عشرة حالة) إلى أنهن يعشن في مسكن مستقل، وأكدت (أربع حالات) أنهن يعشن في مسكن مشترك مع أهل الزوج. وقد أوضحت (تسع حالات) أنهن يعشن في مسكن مكون من ثلاث غرف وطرقة، في حين أشارت (أربع حالات) إلى أنهن يعشن في مسكن مكون من غرفتين وطرقة، وأشارت (أربع حالات)إلى أنهن يعشن في مسكن مكون من أربع غرف وطرقة.

(٨)الحالة الصحية:

كانت الحالة الصحية لمعظم الحالات في القرية الأولى وأسرهن (تسع عشرة حالة) جيدة، في حين أشارت حالة واحدة فقط إلى أن الحالة الصحية لأسرتها غير جيدة،وأنها تعاني أمراضًا وراثية،تتمثل في أمراض الكلى والسكر. في حين أشارت معظم الحالات في القرية الثانية إلى أنهن يتمتعن بصحة جيدة، لكن أشارت ثلاث حالات إلى أن الأسرة بها أمراض وراثية،منها السكر وضعف السمع عند الكبر.

سادساً- نتائج الدراسة الميدانية:

(١)المرأة الريفية المتعلمة والتمكين داخل الأسرة:

تتفق الباحثة مع د. إحسان سعيد على أن من مؤشرات تمكين المرأة أن تشارك في اتخاذ القرارات الأسرية،مثل قرار التعليم، وقرار العمل، وقرار الزواج، وحرية الانتقال من دور إلى دور من أدوار المرأة، أى دورها داخل المنزل ودورها في العمل، ودورها ربة أسرة، ودورها داخل المحيط الاجتماعي .(سعيد،٢٠١٣: ٤٤)

ومن ثم حاولت الباحثة أن تتعرف على طبيعة التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية المتعلمة داخل أسرتها في القريتين، فكشفت الدراسة الميدانية عن أن سبعًا من المتزوجات من العينة في القرية الأولى تزوجن وسنهن ما بين ٢١-٣٠ سنة، وأن أربعًا تزوجن في سن يتراوح ما بين ١٥-٢٠ سنة، وأن تسعًا من المتزوجات لهن أبناء ذكور وإناث ، وأن مبحوثتين فقط ليس لهما أبناء. وأكدت الحالات كلها أن الأم لا تفضل الذكور على الإناث، وأنهما عندهن سواء،أو- بعبارة إحداهن-: "الاثنين حلوين"، وأن الولد مثل البنت.

أما في القرية الثانية فسبع من المبحوثات كانت أعمارهن عند الزواج ما بين ٢١-٣٠ سنة، وسبع حالات أخرى تراوحت أعمارهن عند الزواج بين ١٥-٢٠ سنة. ولهن جميعًا أبناء:لثمان منهن ذكور وإناث، ولخمسٍ ذكور فقط،ولحالة واحدة إناث فقط، وأكدن جميعًا أنهن لا يفضلن الذكور على الإناث، وأنهما عندهن سواء، كما قالت نساء القرية الأولى.

وأكدت المتزوجات في القرية الأولى أنهن اللاتي اخترن أزواجهن، ولم يفرض عليهن الزواج بهم من أي فرد من أفراد الأسرة، كما أكدن أنهن ينظمن عملية الإنجاب مع أزواجهن، كما أكدن جميعًا في القرية الأولى -عدا حالة واحدة فقط- أنهن يمكن أن يشتركن مع أزواجهن في اختيار زوجات أبنائهن أو أزواج بناتهن. في حين قالت مبحوثة واحدة فقط أنها ستأخذ رأى أبنائها فقط ؛لأن زوجها متوفى،وهي أرملة.

وفي القرية الثانية أوضحت النساء المتزوجات جميعًا أنهن هن اللاتي اخترن أزواجهن أيضاً، وأنهن ينظمن مع أزواجهن عملية الإنجاب، وأنهن يمكن أن يشتركن مع أزواجهن في اختيار زوجات أبنائهن أو أزواج بناتهن.

كما أشارت معظم الحالات (سبع عشرة حالة) في القرية الأولى إلى أنهن يأخذن حقوقهن داخل المنزل:في اختيار التعليم، والعمل، وشراء ما يشأن، وأن لهن ذمة مالية

مستقلة لمن تعمل منهن خارج المنزل، كما أنه يؤخذ برأيهن في شئون الأسرة، والمنزل، والأولاد، وأن هناك تفاهم بينهن وبين أزواجهن. وأكدت الفتيات أنهن يحصلن على حقوقهن في التعليم،والعمل، وقالت إحداهن: "أبي يعطيني حقي مثل إخوتي الرجال". وأشارت إحدى الحالات –وهي أرملة – إلى أنها لا تحصل على حقها؛ لأن الابن الذكر له الأولوية في كل شيء، خاصة الميراث. كما ذكرت فتاتان إلى أنهما لا تحصلان على حقهما دائمًا؛لأنه– كما قالت إحداهما–: "في حاجات ياخد رأيي فيها وحاجات لا". كما أشارت معظم الحالات في القرية الثانية إلى أنهن ينلن حقوقهن في المنزل،إلا واحدة فقط ذكرت أنها لا تأخذ حقها؛ لأنها الصغيرة في الأسرة، وكل شيء من الصغيرمرفوض.

وبسؤال الحالات في القرية الأولى عن مدى تقدير المحيطين بالمبحوثة لها، أشارت سبع عشرة حالة إلى أنهن يشعرن بتقدير المحيطين بهن، من حيث الكلام، والمعاملة الطيبة، والحوار، والاحترام، وأخذ رأيها في كثير من الأمور، فقالت إحداهن: "ينظر لي الأهل والجيران والأصدقاء وزملاء العمل نظرة احترام ويعاملونى كويس، ويأخذوا رأيى في أي مشكلة". وقالت أخرى: "يعاملوني كويس، وأنى أبلة ومتعلمة وبشتغل". وذكرت ثلاث حالات أنهن لا يشعرن بالتقدير والاحترام من الأهل، والجيران، وأهل الزوج، فقالت إحداهن:"مش كل الناس بتقدرني"، وقالت أخرى: "في خلافات بين الستات في البيت علشان أنا متعلمة وهم لا".

أما في القرية الثانية فأكدت ثماني عشرة حالة أنهن يشعرن بتقدير المحيطين بهن، ويتمثل ذلك في الحب، والاحترام، والمعاملة الطيبة.،وقالت إحداهن: "يبان التقدير في عدم المضايقة، والخوف على زعلي". في حين أشارت حالتان إلى أنهما لا تشعران بتقدير المحيطين بهما لهما؛ لوجود مشكلات أسرية في العائلة، وقالت إحداهما:"أنا أعطي بلا مقابل ومش بلاقي أي تقدير أو احترام".

هذا، وقد أشارت معظم الحالات (أربع عشرة حالة) في القرية الأولى أنهن يعشن في المكان الذي يرغبن في العيش فيه، ويحبونه، بينما أشارت ست منهن إلى أنهن لا يرغبن في العيش في المكان الذي يعشن فيه. كما أشارت (ثلاث عشرة حالة) من الحالات في القرية الثانية أنهن يعشن في المكان الذي يرغبن في العيش فيه، بينما أشارت سبع حالات أنهن لا يحبون العيش في المكان الذي يعشن فيه.

كما أكدت (تسع عشرة حالة) في القرية الأولى أنهن مهتمات بصحتهن، وصحة أسرهن، وذلك عن طريق توفير الأكل الصحي، والذهاب للطبيب عند المرض، وعمل التحاليل، والأشعة، والاهتمام بالنظافة الشخصية، ونظافة المنزل، واستخدام الفلاتر في المياه. بينما أشارت مبحوثة واحدة فقط أنها لا تهتم كثيراً بصحتها، وصحة أسرتها لعدم الالتزام بالطعام الصحي في كل وقت، وعدم الانتظام في العلاج عند المرض. كما أشارت معظم الحالات في القرية الثانية أنهن مهتمات بصحتهن، وصحة أسرهن عن طريق النظافة، والكشف المبكر عن المرض، والطعام الصحي، ومتابعة العلاج، في حين أشارت مبحوثة واحدة فقط إنها لا تهتم بصحة أسرتها كثيراً بسبب ضيق المكان، والظروف الاقتصادية الصعبة، ولأنها "تخدم حماتها وحماها" على حد قولها.

ويتبين مما سبق أن معظم حالات الدراسة في القريتين لا يفضلن الأبناء الذكور عن الاناث، وأنهما مثل بعضهما البعض. كما أكدت الحالات على أنهن اخترن أزواجهن، ولم يفرض عليهن الزواج بهم. وأنهن ينظمن معهم عملية الإنجاب، ويمكن أن يشتركن معهم في عملية اختيار زوجة الابن، أو زوج الابنة، وأكدت معظم الحالات في القريتين أنهن يأخذن حقوقهن داخل المنزل، مثل حقهن في اختيار الزوج، والتعليم، والعمل، وشراء الأشياء المتنوعة، وغيرها من القرارات المهمة، وتشعر معظم حالات الدراسة في القريتين بتقدير واحترام المحيطين بهن من الأهل، والأصدقاء، والجيران،

والمعارف، وزملاء العمل، والمدرسة. ويظهر هذا الاحترام والتقدير في المعاملة الحسنة، والكلام الطيب. وأكدن اهتمامهن بصحتهن، وصحة أسرهن من خلال توفير الطعام الصحي، والنظافة العامة للمنزل، والكشف عند الطبيب عند ظهور أي مرض.

ويمكن القول –في ضوء ما تقدم– أن المرأة الريفية المتعلمة قد نالت قدراً كبيراً من التمكين داخل الأسرة، من خلال قدرتها على اتخاذ القرارات المصيرية في حياتها مثل: اختيار الزوج، والعمل، والتعليم الذي يناسبها، وأيضاً مشاركتها في أمور الحياة المختلفة، وقدرتها على حل المشكلات المتنوعة داخل الأسرة. وشعورها بالتقدير والاحترام من جانب المحيطين بها، ومدى محافظتها على صحتها وصحة أسرتها.

(٢) المرأة الريفية المتعلمة ومشكلات التعليم:

حاولت الباحثة أن تتعرف على مطالب المرأة الريفية المتعلمة، وهل يساعد التعليم المرأة في الإسهام في التنمية المستدامة داخل القرية؟ وما أبرز المشكلات التعليمية داخل القرية؟

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية عن حرص المبحوثات كلهن في القريتين على تعليم أبنائهن حرصاً شديداً، وأكد معظمهن (ثلاث عشرة حالة) في القرية الأولى على أنهن اخترن التعليم الذي يتناسب معهن ومع قدراتهن،في حين أشارت (سبع حالات) إلى أنهن لم يخترن التعليم الذي يناسب ميولهن؛ وذلك لظروف مختلفة أسرية، واقتصادية، وأيضاً لظروف سياسية مر بها المجتمع بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، وصعوبة انتقال الفتيات إلى الإسكندرية لتكملة تعليمهن الثانوي أو الجامعي بسبب سوء الأحوال الأمنية. أما في القرية الثانية فأكدت النسبة الكبرى من الحالات (اثنتا عشرة حالة) أنهن لم يخترن التعليم الذي يتناسب مع قدراتهن بسبب الظروف الاقتصادية، والظروف

السياسية المتمثلة في المظاهرات، والاعتصامات التى منعت كثيرات من الذهاب إلى الإسكندرية لتكملة تعليمهن.

وبسؤال الحالات عن رأيهن في مشكلات التعليم داخل القرية، أكدن جميعًا في القرية الأولى أن مشكلات التعليم في القرية تتمثل في الدروس الخصوصية، وقلة المدرسين، وعدم كفاءتهم، وكثرة الطلاب في الفصل، وأن الكثافة فيه عالية جداً،تصل إلى حوالي سبعين تلميذًا في الفصل في المرحلة الابتدائية على حد قول إحدى الحالات. بالإضافة إلى شيوع التسرب الدراسي، خاصة في المرحلة الابتدائية؛ لعدم وجود متابعة من أولياء الأمور، ولا نظار المدارس، ولا التوجيه الحكومي للمدرسة. كما أشارت بعض الحالات إلى أن أهم مشكلات التعليم في القرية هى أمية الأب والأم، وعدم حرصهما على تعليم أبنائهما، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، التى تجعل بعض الأسر يخرجن بناتهن من التعليم،وتزويجهن، للتخلص من عبء الابنة ومسئولياتها. وأشارت معظم الحالات في القرية الثانية إلى هذه المشكلات كلها وصعوبة حلها.

وتمثلت أهم المطالب الشخصية للمرأة الريفية في القرية الأولى في ضرورة الاهتمام بالصحة، والتعليم، وتوفير حضانات جيدة، وضرورة احترام الناس لعمل المرأة والاهتمام بها،وضرورة رفع مستوى المعيشة، وزيادة المرتبات، وتوفير فرص العمل للنساء، وضرورة تعليم المرأة حرفة كالخياطة، والتريكو، وغيرهما. وأكدت الحالات في القرية الثانية المطالب السابقة، بالإضافة إلى المطالبة بضرورة الاهتمام بالمدارس، والأطفال، وعدم الزواج المبكر للفتيات، وطالبت إحداهن "بتوفير معاش لها لأن زوجها ضعيف السمع".

أما عن المطالب المرتبطة بالمجتمع المحلي (مجتمع القرية)،فأكدت معظم الحالات في القرية الأولى ضرورة توفير فرص عمل للشباب، وإتاحة وسائل مواصلات

عامة وخاصة في القرية؛ لأن هناك أزمة كبيرة في المواصلات، وضرورة توفير أنابيب الغاز، وزيادة كفاءة المدرسين، وتوفير مدارس ثانوية داخل القرية، والاهتمام بالنظافة، ومحو الأمية، وإيجاد مراكز لتعليم الفتيات. وقد طالبت معظم الحالات في القرية الثانية بضرورة الاهتمام بنظافة القرية، وتوفير نقطة شرطة داخلها، والانتهاء من مشروع الصرف الصحي القائم في القرية منذ عدة سنوات، ولم ينته بعد،مما يتسبب في كثير من المشكلات الصحية. وضرورة الاهتمام بالوحدة الصحية، وتوفير الأدوية. كما أشارت إحدى الحالات إلى ضرورة وجود وحدة لاكتشاف الإدمان داخل القرية، لانتشار هذه الظاهرة داخلها. وتفعيل دور الشباب، ووجود جمعية لرعاية السيدات داخل القرية.

ويتضح مما تقدم حرص حالات الدراسة كلهن بلا استثناء على تعليم أبنائهن تعليمًا جيدًا بقدر الإمكان، وأن أهم مشكلات التعليم داخل القريتين هي الدروس الخصوصية، وكثرة التلاميذ في الفصول، وعدم كفاءة المدرسين، والتسرب الدراسي الكبير خاصة في المرحلة الابتدائية، وصعوبة الظروف الاقتصادية. كما أكدت حالات الدراسة أن أهم مطالبهن هى الاهتمام بالصحة، والتعليم، وتوفير الحضانات الجيدة للأطفال، وإتاحة فرص عمل مناسبة للمرأة المتعلمة، وكذلك إتاحة فرص عمل للشباب بشكل عام.

(٣) المرأة الريفية المتعلمة والتمكين الاقتصادي:

التمكين الاقتصادي من صور التمكين الذي تحاول المرأة الريفية المتعلمة أن تحصل عليه حتى تستطيع أن تحقق ذاتها داخل الأسرة، وداخل المجتمع. ولذلك حاولت الدراسة أن تتعرف على بعض جوانب هذا التمكين.

فكشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن معظم الحالات (تسع عشرة حالة في كل قرية)، لا تعول الأسرة بمفردها، وأن ذلك يحدث بمساعدة الزوج أو الأب، في حين أكدت حالة واحدة في كل قرية أنها تعيل الأسرة بمفردها، وتلبي مطالبها.

كما أكدت معظم الحالات (سبع عشرة حالة) في القرية الأولى أن لديهن القدرة على الاعتماد على أنفسهن؛ فقد أكدت العاملات منهن على أنهن يعملن، ويساعدن الزوج في كل شيء. وأكدت ربات البيوت أن لديهن القدرة على العمل في حالة الضرورة. فقالت إحداهن: "أنا المسئولة عن كل شيء: تقديم المدارس للعيال، بطاقة التموين، أي أوراق حكومية باعملها بنفسي". كما قالت إحدى الفتيات أنها "تعمل وتساعد أهلها في جهازها، وتحل أي مشكلة تقع فيها"، أما الحالات الثلاث الباقيات فقلن إنهن غير قادرات على الاعتماد على أنفسهن، فقد قالت إحداهن– وهي متزوجة–: "يجب مساعدة زوجى لي"، وقالت الأخرى: "إن دخلي لا يكفي احتياجاتى واحتياجات الأسرة". وقالت إحدى الفتيات: " أنها لسة في الكلية، لما أخلص اعتمد على نفسي" .

أما في القرية الثانية فقد أكدت (تسع عشرة حالة) أنهن قادرات على الاعتماد على ذواتهن، وأنهن أما يعملن،وإما قادرات على العمل، ويساعدن في رعاية الأسرة . فقد قالت إحداهن: "أعمل واشتغل أساعد زوجى". وقالت إحدى الفتيات التى تدير المحل التجاري الذي يمتلكه والدها: "أنا أتحمل مسئولية نفسي، وأخواتى، والمحل التجاري، والدنيا كلها". في حين قالت حالة واحدة فقط في هذه القرية إنها لا تستطيع الاعتماد على نفسها لأنها ما زالت صغيرة.

وعندما تم سؤال الحالات عن قيامهن بأى نشاط اقتصادي داخل المتزل، لزيادة دخل الأسرة، أجابت معظم الحالات (خمس عشرة حالة)، أنهن لا يمارسن أى نشاط اقتصادي داخل المنزل، سوى تربية بعض الطيور والبط من أجل احتياجات الأسرة فقط. وأن هذا النشاط لا يدر عليهن أى دخل، وهذا ما أكدته أيضاً معظم حالات القرية الثانية.

وقد أكدت (عشر حالات) من العاملات في كل قرية أن مهنتهن مناسبة لمستواهن التعليمي، وأنهن اخترن العمل الذي يناسبهن، في حين أشارت (ثلاث حالات)

إلى أن المهنة التي يعملن بها غير مناسبة لمستواهن التعليمي، وأنهن لم يخترن العمل الذي يناسبهن.

كما أكدت (تسع حالات) من العاملات في القرية الأولى،أن الدخل مناسب للمجهود المبذول في العمل، في حين أشارت (أربع حالات) إلى أن الدخل غير مناسب، وغير كافٍ للمجهود الذي يبذل. وأشارت(ست حالات) من العاملات في القرية الثانية إلى أن الدخل مناسب للمجهود المبذول، في حين أشارت (خمس حالات) إلى أن الدخل غير مناسب، وغير كافٍ للمجهود الذي يبذل، وأشارت حالتان فقط إلى أن الدخل مناسب إلى حد ما.

وقد أوضحت (ثماني حالات) في القرية الأولى أنهن لم يتلقين أي تدريب أو تأهيل في أثناء عملهن، في حين أشارت (خمس حالات) إلى أنهن تلقين تدريبًا، منهن محاسبة في جمعية تنمية المجتمع، تلقت تدريبات في الإدارة المالية، وممرضة تلقت تدريبات داخلية على عملها في المستشفي، وقالت مديرة جمعية تنمية المجتمع أنها تلقت تدريبات في مجال الأمومة، والطفولة، والتنظيم، والتنسيق داخل الجمعيات الخيرية. في حين أكدت (عشر حالات) في القرية الثانية أنهن لم يتلقين أي تدريب في أثناء عملهن، وأكدت (ثلاث حالات) فقط أنهن تلقين تدريبًا، منهن مدرسة رياضيات للمرحلة الإعدادية، تلقت دورات لتحسين المستوى التعليمي للمدرس. وأكدت إحدى الفتيات الحاصلات على الماجستير من كلية التربية أنها دُرِّبَتْ على كيفية تنفيذ برامج محو الأمية. وأكدت ممرضة أنها حضرت دورة تمريض في الهلال الأحمر.

وبسؤال الحالات عن حجم العمل المتاح أمام المرأة الريفية المتعلمة في القرية أشارت معظم الحالات في القرية الأولى إلى أن فرص العمل المتاحة داخل القرية تتمثل في إنشاء حضانة، أو إعطاء دروس خصوصية في المنزل، أو العمل في بعض

المحلات التجارية الموجودة بالقرية، أو في الصيدليات، أو إقامة مشروع خاص بالمرأة في المنزل. في حين أكدت (خمس حالات) أنه ليست هناك أي فرص عمل حقيقية للمرأة داخل القرية. أما في القرية الثانية فأكدت المبحوثات أنه يمكن القيام ببعض الأعمال الحرة،أو افتتاح حضانات، أو إعطاء دروس خصوصية، أو العمل في مصنع تجفيف الأغذية الموجود في القرية، والذي تعمل به بعض الفتيات والنساء:ينظفن الخضراوات، ويقطعنها، ويعددنها، كالبامية، والقلقاس، والرمان، وغيرها من الخضراوات والفاكهة.

وأشارت معظم الحالات في القرية الأولى إلى أن أهم أنواع التدريب والتأهيل التى يجب أن تكون موجودة بالقرية هي تعليم المرأة حرفة ،مثل: حياكة الملابس، والتريكو، والأشغال اليدوية، والمفارش، والسجاد، وتعليم المرأة كيفية تصنيع الأغذية، وكيفية تسويق المنتجات ومقابلة العملاء، وكيفية عمل المشروعات الصغيرة، وتدريب الفتيات على العمل داخل المشغل، أو المصنع.وأن هذا التدريب سيساعد المرأة على اكتساب مهارات جديدة، ويفتح أمامها آفاق فرص عمل جديدة.

وقد أكدت الحالات في القرية الثانية أهمية أنواع التدريب والتأهيل السابقة، وأشارت إحداهن– وهي حاصلة على مؤهل جامعي، وتحضر دراسات عليا– إلى ضرورة وجود تأهيل فكري للأمهات، وتنمية مهارات التعامل مع الأبناء، ومهارات اتخاذ القرار الصحيح في أمور الحياة المختلفة. وقد أكدت كل الحالات أن هذا التدريب والتأهيل سيساعد على إيجاد فرصة عمل مناسبة والحصول على دخل ملائم.

ويبدو من تحليل البيانات السابقة أن معظم حالات الدراسة في القريتين يعتمدن على أزواجهن في إعالة الأسرة، كما أكد معظمهن أنهن قادرات على الاعتماد على أنفسهن في رعاية شئونهن الخاصة، وفي رعاية شئون الأسرة إذا استدعى الأمر ذلك. كما أكدن جميعًا أنهن لا يمارسن أي نشاط اقتصادي داخل المنزل، اللهم إلا تربية بعض

الطيور لسد حاجة الأسرة وحسب. كما أشارت غالبية الحالات في القريتين إلى أن مهنتهن مناسبة لمستواهن التعليمي، وأنهن اللاتي اخترن عملهن، وأن الدخل مناسب للمجهود الذي يبذل. في حين أشارت بعض الحالات إلى أنهن يعملن في مهن غير مناسبة لمستواهن التعليمي، ولم يخترنها، وأن الدخل غير مناسب لما يبذل من مجهود. كما أوضحت معظم العاملات في القريتين أنهن لم يتلقين أي تدريب أو تأهيل في أثناء عملهن،وأن معظم فرص العمل المتاحة في القرية أمام المرأة المتعلمة هى افتتاح حضانة، أو إعطاء دروس خصوصية في المنزل أو إقامة مشروع خاص بالمرأة. وفيما عدا ذلك لا فرص عمل حقيقية في القريتين، باستثناء العمل في مشروع تجفيف الأغذية في القرية الثانية، الذي يدر دخلاً ضئيلاً جداً على من تعمل به، ولذلك لا تعمل به كثيرات.

وقد أكدت معظم الحالات في القريتين ضرورة توفير أنواع كثيرة من التدريب والتأهيل داخل القرية، حتى تستطيع المرأة المتعلمة أن تشارك في مشروعات التنمية،كتعليم المرأة حرفة، مثل الخياطة، والتريكو، والأشغال اليدوية، والسجاد، وتصنيع الأغذية، ومنتجات الألبان، وكيفية تسويق المنتجات، ومقابلة العملاء.

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من قدرة المرأة الريفية المتعلمة على العمل والإنتاج، ورغبتها في ذلك، فإن فرص العمل المتاحة أمامها داخل القرية ضئيلة نسبياً، ولا تدريب أو تأهيل لها لتطوير قدراتها وإمكاناتها.

(٤) المرأة الريفية المتعلمة والتنمية المستدامة:

كشفت نتائج الدراسة الميدانية في القرية الأولى عن أن (أربع حالات) فقط، أكدن أن هناك مشروعات تنموية بالقرية، منهن رئيسة جمعية تنمية المجتمع وأن هذه المشروعات هي مشروع جمع القمامة، ومشروع توزيع الخبز، ووجود بعض المشاغل

الخاصة، إضافة إلى الجمعية الخيرية التى تقدم خدمات للأهالي، في حين أشارت (ست عشرة حالة) إلى أنه لا توجد أية مشروعات تنموية بالقرية، وأنهن لا يعرفن عنها شيئاً.

أما في القرية الثانية فأكدت (ثماني عشرة حالة) أن هناك مشروعات تنموية بالقرية، هي مشروع تجفيف الأغذية، الذي يسميه بعضهن مشروع الخضار أو البامية، وهو عبارة عن مصنع صغير، ينظف فيه الخضار ويجفف، ومشروع محو الأمية. وأشارت حالتان فقط إلى أنهما لا تعرفان شيئاً عن أن هناك مشروعات تنموية بالقرية.

وأكدت (تسع عشرة حالة) في القرية الأولى أنهن لا يشاركن في مشروعات التنمية بالقرية؛ لأنه ليست هناك مشروعات أصلاً، أو لعدم وجود وقت كافٍ لديهن، وأشارت حالة واحدة فقط- هي رئيسة جمعية تنمية المجتمع- إلى أنها شاركت في مشروع مناهضة العنف ضد المرأة، وحاولت أن توضح للمترددات على الجمعية خطورة هذه القضية، وكيفية حماية المرأة من العنف.

في حين أشارت (أربع عشرة حالة) في القرية الثانية إلى أنهن لا يشاركن في مشروعات التنمية بالقرية بسبب ضيق الوقت، وعدم تفرغهن، وقلة العائد المادي، ورعاية الأسرة، والعمل، أو عدم إتاحة الفرصة لهن للعمل في هذه المشروعات، ولرفض الزوج في بعض الأحيان أن تشارك امرأته في مشروع (البامية). في حين أكدت (ست حالات) أنهن يشاركن في مشروعات التنمية بالقرية، وإحداهن تشارك في مشروع محو الأمية، والخمس الباقيات يشاركن في مصنع تجفيف الأغذية، على الرغم من أن العائد المادي ضعيف جداً، يقدر بنصف جنيه لتنظيف كيلو الخضار، سواء البامية أم القلقاس أو غيرهما.

وبسؤال الحالات في كلتا القريتين عن دورهن في تنمية أسرهن ومجتمعهن، أكدن جميعًا أن لهن دورًا كبيرًا في تنمية أسرهن ومجتمعهن، من خلال تربية الأولاد، ورعاية

الأسرة، ومحاولة رفع المستوى التعليمي والمعيشي لأفرادها. كما أكدت معظم الحالات العاملات في القريتين إلى أن لهن دورًا في تنمية المجتمع،وقالت إحداهن–من القرية الأولى–:" أحاول أرفع مستوى تعليم بناتي، وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، والعمل على توفير مسكن للأولاد في المستقبل". وقالت إحدى الفتيات: "أنا أساعد في تنمية الأسرة من خلال مساعدتي في الأعمال المنزلية، والمساعدة في تعليم أختى الصغيرة"، وقالت إحدى الحالات في القرية الثانية: "إني أقوم بخدمة القرية من مختلف الجوانب الاجتماعية والتعليمية وتوعية السيدات ثقافياً وسياسياً".

كما أكدت معظم الحالات في القريتين– سبع عشرة حالة في القرية الأولى، وأربع عشرة حالة في القرية الثانية– استعدادهن التام لتلقي أي تدريب أو تأهيل؛ليشاركن في مشروعات التنمية بالقرية. في حين أشارت (ثلاث حالات) في القرية الأولى، و(ست حالات) في الثانية إلى أنهن لسن راغبات في أي تدريب، أو تأهيل لعدم تفرغهن، وعدم وجود وقت لديهن بسبب رعاية الأسرة، والأبناء، والوالدين في بعض الأحيان، وعدم رغبة الزوج في أحيان أخرى.

أما بالنسبة للمشكلات التى تواجه المرأة الريفية العاملة، فقد أكدت (سبع عشرة حالة) في القرية الأولى أن أهم المشكلات التى تقابلهن كنساء عاملات هي عدم القدرة على التوفيق بين المنزل والعمل، وعدم توافر الحضانات المناسبة للأطفال، ونظرة المجتمع السيئة للمرأة العاملة في بعض الأحيان، وخاصة للفتاة التي تذهب إلى الدروس الخصوصية. كما أكدت (ثلاث حالات) أنهن لا يعانين من أية مشكلات خاصة أو أسرية مرتبطة بالعمل،بل قالت إحداهن:"إحنا ما صدقنا نشتغل".

أما في القرية الثانية فقد أكدت (تسع حالات) أنهن لا يعانين من أية مشكلات خاصة بهن، أو بالأسرة، أو بالقرية، أو في العمل. وأوضحت باقي الحالات (إحدى عشرة

حالة) أن أهم المشكلات هي الظروف الاقتصادية الصعبة، وعدم الاهتمام بالمرأة نهائياً. وعدم رغبتهن في الحياة في القرية، وعدم مناسبة الأجر للمجهود المبذول، وعدم مناسبة العمل للمؤهل الجامعي.

أما عن أهم المشكلات في القرية فقد أكدت معظم الحالات في القرية الأولى أنها تتمثل في صعوبة المواصلات، وانخفاض الدخل، وارتفاع نسبة التسرب الدراسي، والبلطجة، وإدمان المخدرات، والزواج المبكر للفتيات، ونقص الخدمات التعليمية والصحية والأمنية، فالوحدة الصحية ليس بها أشعة أو تحاليل، أو أدوية، وتعمل من التاسعة صباحاً حتى الواحدة ظهرًا.

أما في القرية الثانية فأكد معظم الحالات أن أهم المشكلات هي مشكلة الصرف الصحي وعدم الانتهاء منه، وعدم رصف الطريق إلى القرية وداخلها، ومشكلات البلطجة، وإدمان المخدرات لعدم وجود نقطة أو مركز شرطة داخل القرية، حتى بلغ الأمر إلى بيع المخدرات داخل أكشاك بجانب المدرسة، وعدم وجود أمان، ولا نظافة. بالإضافة إلى تلوث المياه، وسوء الخدمات الصحية، وعدم توافر الإمكانات اللازمة في الوحدة الصحية.

وبسؤال عينة البحث عن كيفية التغلب على مشكلات المرأة الريفية في القرية، أجمعن في القرية الأولى على ضرورة توفير المواصلات بشكل مناسب، والتوعية بأهمية تعليم المرأة، وزيادة وعيها، وتوفير فرص عمل، وتدريب جيد للمرأة، لتعمل وتسهم في تنمية المجتمع، وتوفير نادٍ للطفل داخل القرية. أما في القرية الثانية فطالبن ببرامج توعية، وبرامج ثقافية، وتوفير فرص عمل للمرأة تكون قريبة من المكان الذي تعيش فيه، وتأهيل الفتيات لاختيار الزوج المناسب، ومحاولة تغيير أفكارالناس لتقبل عمل المرأة، واحترام المرأة العاملة.

كما كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن أهم دور للدولة في مساعدة المرأة الريفية المتعلمة هو إقامة المشروعات الصغيرة في كلتا القريتين؛حتى تتاح للمرأة فرصة عمل مناسبة، بالإضافة إلى منح المرأة قروض لعمل مشروعات خاصة بها،بشرط ألا تكون هذه القروض مثقلة بالفوائد، ومكبلة بالإجراءات القانونية، والعمل على تسهيل التسويق داخل القرية وخارجها،وزيادة الأموال الموجهة للقرية لتحسين الخدمات التعليمية،والصحية، والأمنية.

هذا، وقد أكدت الحالات في القرية الأولى ضرورة توفير المواصلات؛لأنها تمثل الآن مشكلة كبيرة لأهالى القرية، وتوفير معاش للسيدات عند الكبر خاصة المعيلات للأسر، وتوفير فرص عمل للشباب بشكل عام، وتحسين مستوى المعيشة.

أما في القرية الثانية فأكدت الحالات ضرورة الانتهاء من مشروع الصرف الصحي داخل القرية؛لأن ذلك سيحل مشكلة كبيرة يعاني منها الأهالي، بالإضافة إلى رصف الطرق المؤدية للقرية، وبناء نقطة الشرطة التي هدمت،للتصدي لانتشار الجرائم؛ بسبب غياب الأمن عن القرية، فانتشرت جرائم الإتجار بالمخدرات، والبلطجة، والسرقة. ومن الضروري أيضًا العمل على تنقية المياه؛لأنها ملوثة بسبب عدم وجود شبكة للصرف الصحي. وطالبن أيضًا بالاهتمام بالوحدة الصحية، وتوفير الأجهزة الطبية، والأدوية بها.

ومن ثم يتضح أن معظم حالات الدراسة في القرية الأولى أكدن عدم وجود أية مشروعات تنموية داخل القرية، في حين أشارت معظم حالات الدراسة في القرية الثانية إلى وجود بعض المشروعات التنموية داخلها، مثل مشروع تجفيف الأغذية، ومحو الأمية.

كما أكدت معظم حالات الدراسة في القريتين على عدم مشاركتهن في مشروعات التنمية؛لأنه ليست هناك مشروعات أصلاً في القرية الأولى، وبسبب ضيق الوقت وعدم تفرغهن، وقلة العائد المادي، ورعاية الأسرة، والعمل. كما أشارت معظم الحالات إلى أن لهن دوراً كبيراً في تنمية أسرهن، ومجتمعهن،وأنهن راغبات ومستعدات لتلقي أي تدريب أو تأهيل ليسهمن في مشروعات التنمية داخل قراهن. وأن أهم المشكلات التى تواجههن هى عدم التوفيق بين مسئوليات المنزل والعمل، وعدم توفير الخدمات المناسبة للأطفال، وقلة العائد المادي، وصعوبة الظروف الاقتصادية. وأن معظم المشكلات التي تواجهها القرية الأولى هي صعوبة المواصلات، وانخفاض الدخل، وارتفاع نسبة التسرب الدراسي، ونقص الخدمات الصحية والتعليمية. أما المشكلات التى تواجهها القرية الثانية فهي مشكلات الصرف الصحي،وعدم رصف الطرق، والبلطجة، وإدمان المخدرات، والتسرب الدراسي، وسوء الخدمات الصحية والتعليمية.

كما أشارت كل الحالات في القريتين إلى أن علاج هذه المشكلات يتمثل في توفير المواصلات، وتوفير الصرف الصحي، وتنقية المياه، والتوعية بأهمية تأهيل المرأة، وإتاحة فرص عمل لها، وتدريب المرأة وتأهيلها لتنمية قدراتها، وتغيير أفكار الناس لتقبل عمل المرأة وتقديره. كما أن للدولة دوراً كبيراً في مساعدة المرأة الريفية لتقوم بدورها في التنمية يتمثل في إقامة المشروعات الصغيرة بالقرى، وتسهيل منح قروض للفلاحين، وتحسين الخدمات التعليمية، والصحية، وزيادة الأموال الموجهة للقرى، وتسهيل التسوق داخل القرى وخارجها.

النتائج العامة للدراسة:

خلصت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج من واقع البحث الميداني،ومن وجهة نظر المرأة الريفية المتعلمة ورؤيتها لواقع التنمية المستدامة في الريف المصري. ويمكن توضيح هذه النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة وهدفها الأساسي، وهي:

(١) فيما يتعلق بالتساؤل الأول المرتبط بواقع التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية في القرى محل الدراسة تبين أن:

- المرأة الريفية المتعلمة لديها القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة في حياتها مثل قرار التعليم والعمل والزواج .
- إن المرأة المتعلمة لديها القدرة على اختيار الزوج الملائم لها. وأنه لا يستطيع أحد أن يفرض عليها اختيار الزوج، كما أنها لديها القدرة على مشاركته في أمور الحياة، واتخاذ القرارات المهمة داخل الأسرة من خلال التفاهم، والإقناع.
- تشعر المرأة الريفية المتعلمة باحترام، وتقدير المحيطين بها، ومعاملتهم الطيبة لها بسبب قوة بصيرتها، وقدرتها على اتخاذ القرار السليم.
- لا تفرق المرأة الريفية المتعلمة بين الذكر والأنثى في المعاملة، وتراهما سواء.
- تهتم المرأة الريفية المتعلمة بصحتها وصحة أسرتها، من خلال المتابعة المستمرة عند الطبيب عند حدوث أية شكوى من المرض أو الألم، والمحافظة على النظافة، والطعام الصحي.
- تحرص المرأة الريفية المتعلمة على تعليم أبنائها تعليمًا جيدًا، وتؤكد أن أهم مشكلات التعليم في القرية المصرية الآن هي التسرب الدراسي، والدروس الخصوصية، وعدم كفاءة المدرسين.

(٢)فيما يتعلق بالتساؤل الثاني المرتبط بمدى مساعدة التعليم للمرأة الريفية في المشاركة في عمليات التنمية المستدامة تبين أن :

- للمرأة دورُ مهمٌ وفعالٌ في تنمية الأسرة، وتنمية المجتمع، سواء بعملها داخل الأسرة أم خارجها. كما أكدت النساء المتعلمات على رغبتهن في تلقي أي تدريب أو تأهيل يساعدهن في رفع مستوى كفاءتهن، وزيادة دخلهن بأية وسيلة.
- كما كشفت الدراسة عن أن المرأة الريفية المتعلمة التي تعمل تساعد زوجها في إعالة الأسرة، وتدبير شئون الحياة، وأن المرأة المتعلمة بشكل عام لديها القدرة على الاعتماد على الذات، وعلى تدبير شئون حياتها، وأمور أسرتها.
- أكدت الدراسة أن معظم النساء العاملات في القريتين أكدن أن مهنتهن مناسبة لمستواهن التعليمي، وأنهن اخترن العمل الذي يتناسب معهن، وأن الأجر مناسب للمجهود الذي يقمن به.

(٣)فيما يتعلق بالتساؤل الثالث المرتبط بالمعوقات الأساسية التي تواجه المرأة الريفية المتعلمة في عمليات التنمية المستدامة اتضح ما يأتي:

- إن حجم العمل المتاح أمام المراة الريفية المتعلمة ضئيل نسبيًا، ويتمثل في إنشاء حضانة، أو إعطاء دروس خصوصية للأطفال في المنزل. كما أن معظم حالات الدراسة لم تتلق أى تدريب أو تأهيل في أثناء سنوات التعليم أو العمل .
- لا توجد مشروعات تنموية حقيقية في القرية الأولى، وأن هناك مشروع تنموي واحد فقط في القرية الثانية هو مصنع تجفيف الأغذية .
- لا تقوم المرأة الريفية المتعلمة بأي نشاط اقتصادي داخل المنزل سوى تربية بعض الطيور من أجل تلبية احتياجات الأسرة.

- تعاني كل من القريتين من سوء الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية .
- تعاني القرية الأولى من بعض المشكلات هى صعوبة المواصلات، وانخفاض الدخل، وارتفاع نسبة التسرب الدراسي، والزواج المبكر للفتيات، وأن أهم المشكلات في القرية الثانية مشكلات الصرف الصحي، وتلوث المياه، والبلطجة، وإدمان المخدرات وبيعها .

(٤)فيما يتعلق بالتساؤل الرابع المرتبط بكيفية التغلب على المعوقات التى تحول دون مشاركة المرأة المتعلمة في التنمية المستدامة في المجتمع الريفي تبين أنه يجب:

- التوعية بأهمية تعليم المرأة وزيادة وعيها، وتوفير فرص عمل لائقة بها، تكون قريبة من المكان الذي يقمن فيه. وتوفير تدريب وتأهيل جيد للمرأة لرفع كفاءتها ومستواها، وتطوير قدرتها على العمل والإنتاج .
- ضرورة وجود دورات تدريبية، وتأهيلية لتعليم المرأة حرفة مثل: حياكة الملابس، والأشغال اليدوية، وكيفية تجفيف الأغذية، وتصنيعها، وغيرها من المهارات .
- ضرورة تدريب المرأة على تسويق المنتجات المتنوعة،ومقابلة العملاء،وكيفية إقامة المشروعات الصغيرة .

(٥)فيما يتعلق بالتساؤل الخامس المرتبط بمطالب المرأة المتعلمة في القرية المصرية :

- أكدت النساء المتعلمات في القريتين أن أهم مطالبهن هى اهتمام الدولة بالخدمات التعليمية والصحية والثقافية، وتوفير حضانات مناسبة للأطفال، وإتاحة فرص عمل مناسبة للمرأة تكون قريبة من مكان إقامتها، وإتاحة فرص تدريب وتأهيل مناسبة لها ، وإقامة مشروعات صغيرة في القرية لتشغيل النساء والفتيات .

(٦)فيما يتعلق بالتساؤل السادس المرتبط بدور الدولة في مساعدة المرأة الريفية المتعلمة في تحقيق مشروعات التنمية المستدامة :

- أكدت الدراسة أن إقامة المشروعات الصغيرة،ومنح المرأة قروضًا ميسرة في الإجراءات والتنفيذ هي أهم مطالب المرأة المتعلمة من الدولة،والعمل على تسويق المنتجات بشكل لائق وفعال حتى تتم المشروعات، بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين مستوى المعيشة،وتحسين الدخل ، ورفع كفاءة الخدمات المختلفة .

(٧)فيما يتعلق بالتساؤل السابع المرتبط بواقع التنمية البشرية المستدامة في الريف المصري:

- أكدت نتائج الدراسة أنه لا فروق جوهرية بارزة بين الحالات في القريتين، من حيث مشاركتهن في مشروعات التنمية المستدامة داخل القرية، حيث لم تختلف كثيرًا نسبة مشاركة المرأة الريفية المتعلمة في هذه المشروعات سواء كان هناك مشروعات في القرية أم لا بسبب أن هذه المشروعات صغيرة جدًا بشكل عام؛ ولأن العائد المادي منها ضئيل للغاية، ولا يحقق ما تتمناه المرأة لنفسها، ولأسرتها، من مستوى معيشي واجتماعي لائق. بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى مثل عدم تفرغ المرأة، وكثرة الأعباء المنزلية، وتربية الأطفال .

وتنتهي الدراسة بنتيجة عامة مؤداها: أن للمرأة الريفية المتعلمة قدرة هائلة على العطاء والعمل والإنتاج، ورغبة قوية في تنمية أسرتها، ومجتمعها، ومحاولة رفع المستوى الاجتماعي،والاقتصادي، والمعيشي لأسرتها. لكنها لا تجد الفرص الملائمة لتحقيق ذلك، وتشعر أن طاقاتها مهدرة، وأن الدولة لا تعيرها الاهتمام الكافي، ولا تمنحها الفرص الملائمة للمشاركة في مشروعات التنمية المستدامة.

توصيات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تكون نواة لتصور جيد لتنمية المجتمع الريفي وتقدمه، منها ما يأتي:

١- ضرورة الاهتمام الكافي بالمرأة الريفية ومنحها الفرص المواتية لتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لها لتقوم بدورها في المجتمع، وذلك عن طريق:

- ضرورة توفير الفرص الحقيقية للمرأة لتسهم إسهامًا بناءً مثمرًا في كل مرحلة من مراحل العمل المرتبطة بمشروعات التنمية المستدامة، سواء في مرحلة التفكير أم التخطيط أم التنفيذ.
- توفير فرص حقيقية لتعليم المرأة وتدريبها، من خلال المراكز والهيئات الريفية المتنوعة.
- وجوب التعاون بين الوزارات المختلفة- مثل الشئون الاجتماعية، والتربية والتعليم، والصحة، والإسكان- في محاولة مواجهة مشكلات المرأة الريفية.

٢- تذليل العقبات والمشكلات التي تعترض سبيل حصول المرأة الريفية على فرص عمل مناسبة لها، وإتاحة فرص التدريب والتأهيل الجيد لها؛ لرفع مستواها وقدرتها على العمل والإنتاج، وذلك عن طريق :

- إقامة مشروعات تنموية حقيقية على أرض الواقع في القرية المصرية ،تعمل بها المرأة الريفية ،مثل مشروعات تجفيف الأغذية وتصنيعها ، وتربية الدواجن، وتصنيع الألبان، ومشاغل صغيرة للتريكو وحياكة الملابس.
- تطوير القدرات التعليمية للمرأة في مجال الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات مواكبة لظروف العصر.

٣- ضرورة أن تنتهج الدولة سياسة تحاول في إطارها إقامة المشروعات الصغيرة وتمويلها، في القرية المصرية، وتيسير الإجراءات القانونية والمصرفية لإقامة هذه المشروعات، وذلك عن طريق:

- منح المرأة قروضًا طويلة الأجل من أجل إقامة المشروعات الصغيرة.
- إعفاء المرأة من الرسوم والضرائب والفوائد المصرفية على أي مشروع تنموي تقوم به لفترة محددة.
- مساعدة المرأة الريفية في تسويق منتجاتها بشكل ملائم وبعائد مناسب ومجز.

٤- تعزيز التعاون بين الدولة والقطاع الخاص في إقامة مشروعات التنمية المستدامة داخل المجتمع الريفي، وذلك عن طريق:

- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد على زيادة دخل الأسرة الريفية.
- معرفة المشروعات التنموية التي تحتاجها القرى المصرية ، وإدراك وجوب تنوع هذه المشروعات وفقًا لاختلاف احتياجات الأهالي داخل هذه القرى.
- إسهام كل من الدولة والقطاع الخاص وأهالي القرى في إقامة مشروعات تنموية تزيد من فرص العمل بها.
- إقامة مشروع تنموي كبير في كل قرية أم "تضم مجموعة قرى صغيرة " من خلال مبادرات قطاع الأعمال أو القطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية، وبإشراف حكومي من قبل الدولة.

٥- ضرورة الاهتمام برفع مستوى الخدمات في الريف المصري، والعمل على أن تقوم هذه الخدمات بدورها الحقيقي الفعال في خدمة المواطنين، خاصة في المجالات التعليمية والصحية والأمنية، وذلك عن طريق:

- مراقبة الحكومة للقائمين بالعمل داخل المدراس، والوحدات الصحية، وأقسام الشرطة داخل القرى المصرية.
- مساءلة المسئولين عن مراقبة العاملين بالخدمات المتنوعة في القرى، وتوقيع الجزاءات على المقصرين منهم في حالة وجود عجز أو تقصير.
- تطوير قدرات العاملين في قطاعات العمل في الخدمات العامة في الريف المصري.

٦- تدعيم دور الدولة في مجال تقديم الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والدينية، من خلال زيادة نسبة الإنفاق العام على هذه الخدمات، لاسيما في المجتمع الريفي، وذلك عن طريق:

- زيادة المخصصات المالية لبناء أعداد مناسبة من المدارس والوحدات الطبية وأقسام الشرطة في القرى المصرية.
- توفير أعداد مناسبة من المدرسين، والأطباء، ورجال الشرطة الأكفاء للعمل في القرى المصرية ومنحهم أجورًا مجزية.
- الاهتمام بتحسين كفاءة شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وغيرها من الخدمات في القرى المصرية.

الهوامش:

(*) نموذج دليل المقابلة في ملاحق الدراسة .

(**) حصلت الباحثة على المعلومات المرتبطة بقرية أبيس السابعة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لحي وسط بمحافظة الإسكندرية.

(***) حصلت الباحثة على المعلومات المرتبطة بقرية أبيس الأولى من مركز معلومات التنمية المحلية التابع لحي شرق محافظة الإسكندرية .

(****) تشير الباحثة في سياق الدراسة الميدانية الراهنة إلى قرية أبيس السابعة على أنها القرية الأولى، وإلى قرية أبيس الأولى على أنها القرية الثانية.

الملاحق

دليل المقابلة

أولاً- البيانات الأولية:

(١) السن.

(٢) الحالة الاجتماعية.

(٣) المستوى التعليمي.

(٤) المهنة.

(٥) مصدر الدخل.

(٦) ممتلكات الأسرة.

(٧) نوع المسكن وطبيعته.

(٨) الحالة الصحية.

ثانيًا- المرأة الريفية والتمكين الاجتماعي داخل الأسرة:

(٩) سن المبحوثة عند الزواج، ومدى تفضيلها للذكور أم الإناث.

(١٠) كيفية اختيار الزوج، وكيفية تنظيم عملية الإنجاب، والمشاركة في اختيار زوجة الابن أو زوج الابنة.

(١١) مدى حصول المرأة على حقوقها داخل المنزل وخارجه.

(١٢) تقدير المحيطين للمرأة المتعلمة لها.

(١٣) الإقامة في المكان المرغوب فيه.

(١٤) اهتمام المرأة بصحتها وصحة أسرتها.

ثالثًا- المرأة الريفية المتعلمة ومشكلات التعليم في القرية:

(١٥) مدى الحرص على تعليم الأبناء، واختيار التعليم الملائم.

(١٦) مشكلات التعليم في القرية، ومطالبها كامرأة متعلمة.

رابعًا -المرأة الريفية المتعلمة والتمكين الاقتصادي:

(١٧) مدى إعالة المبحوثة لأسرتها، ومدى اعتمادها على نفسها.

(١٨) مدى ممارسة المبحوثة لأي نشاط اقتصادي داخل المنزل.

(١٩) مدى ملاءمة مهنتها لمستواها التعليمي، ومدى كفاية الدخل للمجهود المبذول.

(٢٠) التدريب أو التأهيل الذي تلقته المبحوثة في أثناء عملها.

(٢١) حجم العمل المتاح داخل القرية.

(٢٢) أنواع التدريب والتأهيل التى يجب أن تكون موجودة في القرية.

خامسًا- المرأة الريفية المتعلمة والتنمية المستدامة:

(٢٣) مشروعات التنمية بالقرية، ومدى مشاركة المبحوثة فيها.

(٢٤) دور المبحوثة في تنمية أسرتها، ومجتمعها.

(٢٥) الرغبة في التأهيل، والتدريب لرفع القدرة على العمل والإنجاز.

(٢٦) المشكلات التى تواجهها كامرأة عاملة.

(٢٧) المشكلات الموجودة بالقرية.

(٢٨) كيفية التغلب على مشكلات المرأة المتعلمة داخل القرية.

(٢٩) دور الدولة في مساعدة المرأة الريفية لتقوم بدورها في التنمية داخل القرية.

المراجع والهوامش

أولًا- المراجع العربية:

(١) بدران، شبل، وحافظ، أحمد فاروق. (٢٠٠٠). أسس التربية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية. (د.ت.). أهداف التنمية المستدامة. www.arabstates.undp.org

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠١٨). تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠. القاهرة.

(٤)البنك الدولي. (٢٠٠٣). التنمية المستدامة في عالم دائم التغير: التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة. تقرير عن التنمية في العالم. مركز الأهرام للترجمة والنشر.

(٥) جلبي، علي عبد الرازق. (٢٠٠٧). *العنف والجريمة المنظمة: دراسات في المشكلات الاجتماعية*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

(٦) جلبي، علي عبد الرازق،وعبده،هاني خميس أحمد. (د.ت.). علم اجتماع التنمية: رؤى نظرية وتجارب إنسانية. الإسكندرية:دارالطباعة الحرة.

(٧) جلبي، علي عبدالرازق. (٢٠١٣). التنمية المستدامة: المفهومات والقضايا المؤشرات. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

(٨)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٦). *استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠*. القاهرة:البوابة العربية للتنمية.

(٩) حافظ،فاطمة.(٢٠٠٨). تمكين المرأة الخليجية:جدل الداخل والخارج. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (١٢٨).

(١٠) حجيلة،رحالى،ورفيقة،بوخالقة.(د.ت.). التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنميةالبشر. http://www.univ-chelf.dz

(١١) خليل، عيشة أحمد. (٢٠٠٤، أبريل١٨-٢١). التعليم والتنمية البشرية في جنوب صعيد مصر. المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

(١٢) الرامخ، السيد محمد. (٢٠١١). تأنيث الفقر بين الاستبعاد الاجتماعي والتمكين: دراسة استطلاعية لأوضاع المرأة الريفية في مصر. جامعة الإسكندرية. مجلة كلية الآداب. (٦٥).

(١٣) زيتون،محيا(٢٠٠٠). المرأة والتنمية: مناهج نظرية وقضايا عملية. القاهرة:المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. قسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية.

(١٤) سعيد،إحسان.(٢٠١٣.يناير). المرأة الريفية ما بين سياسات التمكين وواقع التهميش: دراسة في إحدى قرى محافظة الجيزة. المجلة الاجتماعية القومية،٥٠(١).

(١٥) السيد، مصطفى كامل، ومنصور، رشا . (٢٠١٠). الخلفية الفكرية في النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي. القاهرة: منظمة المرأة العربية.

(١٦) شلاش، آمال. (٢٠٠١). التنمية البشرية المستدامة: المنظور العام ومنظور الخصوصية. في عماد عبد اللطيف سالم(الرئيس)، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي. الندوة الفكرية التي نظمها قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد: بيت الحكمة.

(١٧) الطاهر،قادري محمد.(٢٠١٤). التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق. لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

(١٨) عبد الحسن،صلاح.(٢٠٠١). الإطارالمفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحريرمستوياتها. في عماد عبد الطيف سالم(الرئيس). دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي. الندوة الفكرية التى نظمها قسم الدراسات الاقتصادية. بغداد: بيت الحكمة.

(١٩) عبد الرحمن، عبد الله محمد.(٢٠٠٩).سوسيولوجيا التربية الحديثة.الإسكندرية:الدار العلمية للطباعة.

(٢٠) عبد الرحيم، سلطنة مسعود أبو بكر. (٢٠٠٨). الوضع الاجتماعي للمرأة والتنمية البشرية المستدامة: دراسة ميدانية للمرأة الليبية في سوق العمل في المنطقة الشرقية. رسالة دكتوراة. جامعة الإسكندرية. كلية الآداب.

(٢١) العزبي، محمد إبراهيم. (٢٠١٠). المجتمع الريفي تحت المجهر.الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية.

(٢٢) غنيم، عثمان محمد، وأبوزنط، ماجدة .(٢٠٠٧). التنمية المستدامة: فلسفتها، وأساليب تخطيطها، وأدوات قياسها. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

(٢٣) فهمي، نهى السيد حامد. (٢٠٠٤، أبريل١٨-٢١). نحو تحقيق التنمية المستدامة فى المنيا بصعيد مصر :التعريف،المبادىء،التطبيق.فى نجوى الفوال(الرئيس)، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر. المؤتمرالسنوي السادس، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٢٤) فواز ،محمد. (١٩٩٥). الاستراتيجية البيئية والتنمية المستدامة. فى فائقة سباعى عويضة(الرئيس)، الإنماء وتحديات المرحلة المقبلة. المؤتمرالوطني السادس عشر للإنماء. لبنان: مؤسسة الحريري.

(٢٥) القاطرجي، نهى. (٢٠٠٦). المرأة في منظومة الأمم المتحدة: رؤية إسلامية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع.

(٢٦) القريشي، محمد صالح تركي. (٢٠١٠). علم اقتصاد التنمية. الشارقة: مكتبة الجامعة.

(٢٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا. (١٩٩٧). التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلى: حلقات الارتباط الاستراتيجية ودلالتها. نيويورك.

(٢٨) المجلس القومي للمرأة. (٢٠١٧). الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ الرؤية ومحاور العمل. القاهرة.

(٢٩) محرم، إبراهيم. (١٩٩٤). التنمية الريفية: المفهوم والقواعد، التجربة المصرية: قضايا جوهرية. برنامج مستقبلي. سلسلة مصر ٢١. القاهرة: مؤسسة فريدريش ناومان.

(٣٠) معهد التخطيط القومي. (٢٠٠٦). تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. القاهرة.(١٩٤).

(٣١) منظمة المرأة العربية. (٢٠١٥). المرأة في أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. http://www.arabwomenorg.org

(٣٢) موشيت، ف. دوجلاس. (٢٠٠٠). مبادىء التنمية المستدامة. ترجمة شاهين، بهاء. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

ثانيًا– المراجع الإنجليزية:

1- Glaeser, Bernhard. (1995). Environment, Development, and Agriculture: Integrated Policy through Human Ecology. London: UCL Press.
2- Hall, C. Margaret. (1992).Women and Empowerment Strategies for Increasing Autonomy. London: Hemisphere Publishing Corporation.
3- Hulse, Joseph H. (2005). Sustainable Development Learning from the Pastm Central Food. Technological Research Institute.
4- Mandal, Keshab Chandra. (2013).Concept and Types of Woman Empowerment, International Forum of Teaching and Studies, 9(2), 17-30.
5- Masika, Rachel, &Joekes, Susan. (1997, October). Environmentally Sustainable Development and Poverty, a Gender Analysis, BRIDGE Development Gender. University of Susses: Institute of Development Studies. (52).
6- Serageldin, I, & Persley, G. J. (2002). Biotechnology and Sustainable Development: Voices of the South and North. Cambridge: CABI Publishing.
7- Tapan, Neeta. (2000).Need For Women Empowerment. Jaipur and New Delhi: Rawat Publications.

Social Empowerment of Educated Rural Women and Sustainable Human Development:

A Comparative Field Study in Alexandria Governorate

Dr. Hanan Nasr Hassan Nasr

A Lecturer at the Deaprtment of Sociology

Faculty of Arts, Alexandria University

Abstract

The women's issues are prominent in modern development thought, especially after the development concept has evolved and modernized and emphasized the importance of the human element in achieving sustainable human development.

Therefore, the current study aims to achieve a main goal: to know the extent to which educated rural women contribute to achieving sustainable human development in the Egyptian countryside. To achieve this goal, the study tries to answer some questions, including: What are the demands of educated women in the Egyptian village? What type of social empowerment for her? What are the bases of sustainable human development in the Egyptian countryside? What are the main obstacles facing the empowerment of rural women and how to overcome these obstacles?

This study belongs to the analytical descriptive research model, which depends on the case study and collecting data through in-depth interviews with a sample of educated girls and women in some villages in Alexandria governorate choosing the

sample is carried out through the purposive method (40 cases) distributed into two villages for carrying out the comparison between them. The study has reached some essential results: Educated rural women have the ability to participate in the life affairs, make important decisions within the family without understanding and persuasion, and feel respected and appreciated by others, and she tries hard to educate their children well, and their most important demands are the state's interest in educational, health and cultural services. The creation of suitable jobs opportunities for them that are near their place of residence. The availability of appropriate training and rehabilitation opportunities for them, and the need to set up small projects in their village. Getting the women loans which should be accessible, and work to improve the standard of living.

Keywords: human development, sustainable development, empowerment, rural women, education.